الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة

كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية

قسم الفلسفة

مفهوم الدولة في الفكر السياسي

عند كانط

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في الفلسفة السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

من إعداد الطالبين:

*أسماء أحمد بركريسة

*أمينة طوافرية

إشراف الأستاذ:

*قدور بن فريحة

السنة الجامعية : 2016/2015

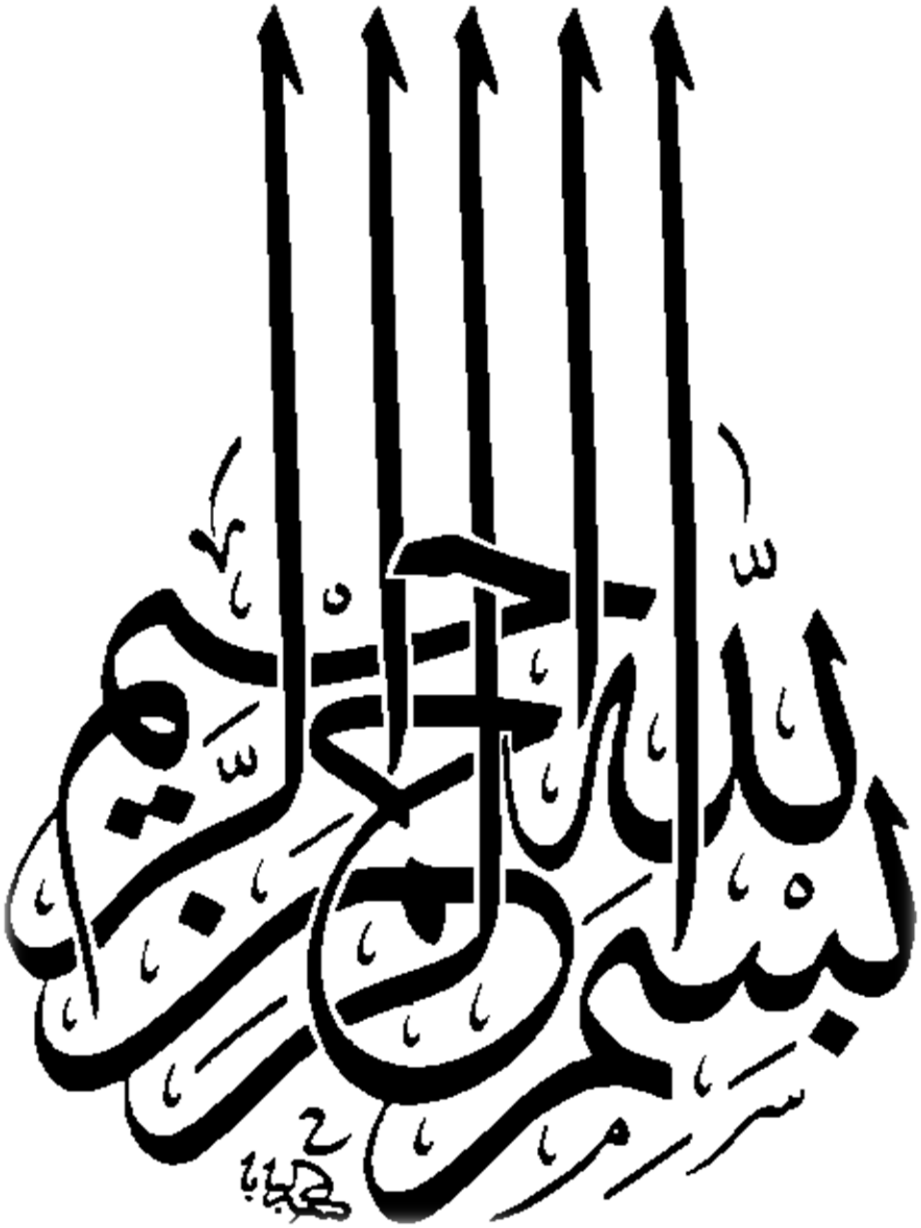
بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

بسم الله الرحمن الرحيم

فاعلم أنه لا إله إلا الله

اللهم أرزق قارئنا فتوح العارفين و صحبة

الصالحين و شهادة المجاهدين وعلوم الأنبياء

و المرسلين و عمر نوح و بشرى يعقوب و حلم إبراهيم

و غنى سليمان و جمال يوسف و قوة موسى وصبر أيوب و بلاغة

هارون

و شفاعة محمد صلى الله عليه و سلم

يـــا رب العالمين.

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

" .... وقل إعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون ".

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ، و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ، و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أما بعد :

إنه لمن دواع سرورنا أن نتقدم بخالص الشكر و فائق التقدير و الإحترام للأستاذ المشرف " بن فريحة قدور " أعانه الله في عمله و حياته.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي تحملت عناء تقويم هذا البحث و لكلّ من ساعدونا من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة و ما بذلوا من جهد جعله الله العلي القدير في ميزان حسناتهم.

إلى كل هؤلاء نكتب هذه الكلمة.

و نسال الله أن يجعلنا و إيّاهم من أهل القرآن.

و أن يرزقنا و إيّاهم مغفرته و رحمته الواسعتين في الدنيا و الآخرة.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي رباني صغيرة حتى صرت كبيرة و غمرني بعطفه و وابل دعوته ، إلى الذي كان منبع الحنان و العطف ، إلى كل من كان رضاه مقصد سبيلي ، إلى من تهواه نفسي و يذكره قلبي في أحزاني و أفراحي دائما ، إلى من أتمنى له في الجنة مياه الكوثر إلى روح أبي الغالي رحمه الله و أسكنه فسيح جناته.

إلى فيض الحنان الذي أضاء دربي ، إلى من رعتني بعطفها ، إلى من إعترضت متاعب الحياة من أجلي ، إلى من بكت لأحزاني و فرحت لأفراحي ، إلى من كان لها الفضل فيما وصلت إليه ، إلى حبيبة قلبي " أمي الغالية " حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى أسرتي الرائعة و أخص بالذكر أخي العزيز " زهير " و أخواتي " أمال " و فضيلة و زوجها و أبنائها" شهرزاد، لؤي، صبرينة " و أختي حنان و زوجها و إبنها الكتكوت " إياد" و إلى عمي و أبناءه " فاروق ، محمد ، أمين ، إكرام " ، و إلى جميع عائلة " أحمد بركريسة " و " مزواري " و خاصة " مامي " و خالي " سيد أحمد " ، إلى صديقاتي " أمينة ، سارة ، زكية ، فاطمة الزهراء ، أمال ، خيرة.

إلى كل الذين تعاونوا معي في إعداد هذه المذكرة من أساتذة و زملاء ، لهم جزيل شكري و خالص دعائي .

أسماء

إهداء

إلى كل الشباب الصالح سند الأمة و رافع راية المجد و الهمة إلى كل من أراد أن تكون الجزائر في ذروة التطور و أوج القمة.

أهدي عملي إلى من كانت دعواته تنير دربي ، و كان رضاه مصباح طريقي ، إلى قارع الصعاب من أجلي و من أجل إخوتي ، إلى من رباني و علمني كيف أعيش بالأخلاق و الفضيلة ، و أمدني بروح المثابرة و العمل ، إلى من تعب من أجل راحتي و سعادتي ، إلى " أبي العزيز " أطال الله في عمره.

إلى ريحانة قلبي حملتني وهنا على وهن و علمتني و غمرتني بعطفها و حنانها ، إلى ملاكي التي هي منبع قوتي في هذه الحياة إلى " أمي الغالية " حفظها الله و أطال في عمرها

إلى أسرتي الصغيرة أخي " هشام " و أختي " رميساء " و التوأم " محمد و عبد الرحمان " ، إلى الجد و الجدة و الأخوال و الخالات ، و جدتي و العم و العمة .

و إلى جميع عائلة " طوافرية " و " مداني " و إلى الصديقات " أسماء ، سارة ، زكية ، أمال ، خيرة " .

إلى كل الذين تعاونوا معي في إعداد هذه المذكرة من أساتذة و زملاء ، لهم جزيل شكري و خالص دعائي .

أمينة

الملخص :

لا أحد ينكر أن قيام أي دولة لا يكون عبر مراحل تجعل من أفراد المجتمع شخصا واحدا متماسكا و متضامنا في جميع الصعوبات و المشاكل التي تمر بها الدولة ، و من هنا يكون مفهوم الدولة بمثابة نقطة إنطلاق إلى الهدف المنشود بغية التحرر من الهيمنة و الظلم و ذلك للوصول إلى دولة متمكنة من تحطيم كل القيم البالية و مواجهة جميع الصعاب للصعود في سلم السلام و تسمو إلى أعلى المراتب ، لكن ذلك النقد الذي وجهه كانط لتلك الدولة التي عاصرها لم يكن من أجل تحطيمها و تدميرها أو التقليل من شأنها ، بل من أجل بناء دولة راقية قوامها الحرية و السلام التي يجسدها الإنسان الأعلى ، ذلك الإنسان الذي يعرف متى يحكم و متى يطبق القرار و بهذا تكون الدولة حسب كانط من أرقى الدول التي وصلت إليها الإنسانية طيلة العصور الماضية.

Résume :

Personne ne nie que la mise en place d'un état qui n'a pas à travers les étapes font les membres de la communauté une personne , ensemble et en solidarité dans toutes les difficultés et les problèmes rencontrés par l'état , et delà le concept de l'état comme tremplin vers le point cible , afin d'être libre de la domination et de l'injustice afin d'avoir accès à détruire toutes les valeurs obsolètes habilitées à la pointe de et contre toute attente à gravir les échelons de la paix et de transcender à un rang supérieur , mais face à Kant de cet argent de cet état qui raisins etc n'a pas été dans le but de le détruire ou sous estimée , mais dans le but de construire un état haut de gamme fondée sur la liberté et la paix incarnée dans le top humain , donc l'homme qui sait quand à gouverner et quand appliquer la décision , et cet état est par Kant des plus beaux pays qui ont atteint l'humanité au cours des siècles passes.

الفهرس

الـفـهـرس

فهرس

مقدمة ..... أ

الفصـل الأول : فكـر كـانط و سياقه 8

تمهيد 8

المبحث الأول : عصر التنوير 9

1 – 1 : مفهوم التنوير الأوروبي 9

1 – 2 : التنوير الأوروبي والفلسفة الكانطية 12

المبحث الثاني : فلسفة النقد الكانطي 14

2 – 1 : نقد العقل 14

2 – 2 : العقل و الأخلاق 15

المبحث الثالث : روافد الفكـر السياسي عند كانط 17

3 – 1 : فكرة الحق الطبيعي 17

3 – 2 : فكرة القانون 18

الـفصل الثاني : معالم الفكر السياسي عند كانط 22

تمهيد 22

المبحث الأول : في رؤية الطبيعة البشرية 23

1 – 1 : الإنسان وصراع الخير و الشر 23

الـفــهرس

2 – 2 : الإنسان و الأخلاق 26

المبحث الثاني : وجود الدولة 28

2 – 1 : مفهوم العقد الإجتماعي 28

2 – 2 : مـفهـوم القانون 29

2 – 3 : مـفـهـوم السيادة 31

المبحث الثالث : طـبيـعـة الـــدولـة 33

3 – 1 : مفهوم المجتمع المدني 33

3 – 2 : سلطات الدولة 35

أ – السلطة التشريعية 35

ب – السلطة التنفيذية 35

ج – السلطة القضائية 36

3 – 3 : ماهية الدستور في الدولة 37

3 – 4 : النظام السياسي بين القانون و الأخلاق 39

الفصل الثـالث : الدولة و العمل السياسي 42

تمهيد 42

المبحث الأول : الدولة والفعل السياسي الداخلي 43

1 – 1 : العلاقة بين السلطات 43

1 – 2 : حقوق المحكومين وواجباتهم 46

1 – 3 : المـوقـف من الدور الديني للكنيسة 48

1 – 4 : الرد و الرد المضاد 50

المبحث الثاني : الدولة و الفعل السياسي الخارجي 53

2 – 1 : في مفهوم السلام الخارجي 53

2 – 2 : علاقة السلم بالأخلاق 54

2 – 3 : مبادئ السلام الدائم 56

2 – 4 : الإنتقادات التي وجهت لكانط 60

* نقد نيتشه لكانط 60

خـاتمـة 62

قائمة المصادر و المراجع 65

مقدمة

مـقـدمة :

إن مفهوم الدولة من المفاهيم التي تحول معناها بين الماضي و الحاضر و أيضا مع تطور حركة التاريخ ، فالدولة طيلة العهد الروماني كانت تمثل مفهوما من شأنه أن يضمن استمرارية السلطة و يقدم سندا لسلطان الإمبراطورية ، فدور الإمبراطورية لا يعدو كونه وظيفة الدولة نفسها وهي مكرسة لمصلحة الجميع وهكذا فإن الدولة كانت تستمر قائمةً عنـدما كـان يتغير حاكمها ، حيث كانت طاعة الرعية لحاكمها واجبة لأنه هـو وحـده من كان يمثل الـدولـة ، غير أن هـذا المفهـوم كان قـد اختفـى في العصور الوسطى الإقطاعية ، فالدولـة هنا اندمجت في شخص الملك بعبارة أخرى أن الدولــة أصبحت هي الملك و الملك هـو الدولــة .

إلا أن تربع مفهـوم الدولـة على عرش الفلسفة السياسية دل على أنها سيف على رقاب المواطنين ، وقد اتفق الفلاسفة السياسة على أنها وسيلة لتنظيم السلوك الإنساني من خلال إصدارها للقوانين ومعاقبة المتمردين على نظامها وسيادتها ، وبالرجوع إلى العصور القديمة نجد أن مفهـوم الدولة كان منحصر على وجـود مجتمع فيه طائفة أو مجموعة من الأفراد تحكم و الأخرى تطيع ، و الدولة جاءت أو تشكلت عبر الزمان من خلال وجود مساحة من الأرض تتوفر على جميع أسباب أو سبل العيش فيها ، لكن البحث في أصل الدولة و نشأتها من الأمور العسيرة ، ذلك أنها ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة .

و لهذا فإننا نرى أن انتقال الأفراد للعيش في المجتمع هو بمثابة ضرورة تقتضيها طبيعته

و استعداداته الفطرية مستفيدا من التعارض القائم داخل هذه الحالة الطبيعية ، وهذا ما يراه الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط** الذي يعطي لمفهوم الدولة أهمية قصوى في مذهبه الفلسفي إذ هـو من فلاسفة القرن الثامن عشر ميلادي ، بحيث يعتبر آخـر فيلسوف أثر في أوروبا الحديثة ، وبهذا يكون قد طرح نظرية جديدة في الفلسفة و قد أَثر ولازال يُؤثر في الفلسفة الأوروبية حتى الآن ، أي تأثيره امتد منذ القرن الثامن عشر ميلادي إلى غاية القرن الواحد والعشرين وقد نشر أعمالا هامة و أساسية عن نظرية المعرفة ، وأعمالا أخرى متعلقة بالدين وأخرى عن القانون و التاريخ .

أما نظرته للدولة فقد كانت أيضا الواجب الأول الذي يتعين على كل دولة متنورة أن تمارسه و يكمن في تربية الناس على مفهـوم الحـرية و العيش في ظـل سلام دائم ، و التي اعتبرهما الشيئان الأساسيان و الوحيدان في قيام أي دولة كانت ، و التي أسماها أيضا بدولة القانون و هي تتكون من مجتمع مدني يسير وفق القانــون ، بحيث يرى **كـانط** بأنه ليس هناك رجـل دولـة إلا من خلال تكويـن مـدني لضمـان السـلام الدائـم ، لأن فـكـرة الدولـة تحتـل الصدارة في **الفلسفة الكانطية** وكل المفاهيم التي أخذناهـا بعين الاعتبار وكل النصوص التي كتبها **كــانط** ، نجد أنها تعطي معاني متعددة لكي نصل إلى إعطاء معنى موحد ومنحها دورا وتخصصا واحدا .

هذا ما دفعنا إلى طرح الإشكالية المحورية التالية :

***كيف كانت نظرة كانط للدولة ؟ وفيما تكمن طبيعتها ؟**

إنه السـؤال الذي يمكـن الإجـابة عنه من خـلال تعـرضنا إلى المعـاني المختـلفة التي يعطيها **كانط** للدولة ، و ذلك من خلال الإطلاع على كتبه بغية الوصول إلى هدفنا و معرفة الدولة عند **كانط** ، كما نقترح مجموعة من الأسئلة الإفتراضية لكي تساعدنا على حل الإشكالية المحورية أو الإشكالية الرئيسية .

وهـــــي كالتـالــي :

* ما مفهوم الدولة عند كانط ؟

* هل طبيعة الدولة تظهر في معالم فكره ؟

* هل العلاقة القائمة بين أفراد المجتمع تعطي لنا مفهوم الدولة ؟

* و أخيرا كون الدولة شيء ضروري في حياة الإنسان فهل السلم و الأخلاق شيئان أساسيان في قيامها ؟

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في معالجة هذه الأسئلة ، حيث وجب علينا الرجوع إلى نصوص و كتب كانـط التي تتعلق بمفهوم الدولـة عنده ، وذلك بغية الوصول إلى المفـاهيم و الحقـائق التي تخفيهـا فلسفته ، هذا و قد تعرضنا من خلال دراستـنا السابقة إلى عدة أطروحات نذكر منها " طبيعة الحرية عند كانط من خلال فلسفته النقدية " رسالة لنيل شهادة المـاجستير في الفلسـفة ، إعداد الطالبة دلـيلة جـبار ، جـامعة الجـزائـر ، كـلية العلوم الإنسـانية و الإجتماعية ، قسم فلسفـة ، السنة الجـامعية 2003 / 2004 . أما أسبـاب اختيارنا لـهـذا المـوضـوع هـو جـمـلة مـن الأسـبـاب الـذاتيـة و المـوضـوعـية ، فأمـا الـذاتيـة فتتمثل

أساسا في رغبتنا للتعرف أكثر على هذا الفيلسوف ، بالإضافة إلا أن كانط كان من أبرز مبتكري فكرة السلام الدائم ، أما الموضوعية فقد تمثلت في البحث عن مفهوم الدولة في الفكر السياسي عند كانط .

أمـا المنهج الذي تبنيناه هو المنهج التحليلـي النقـدي حيث أن المنهج التحليلي و هو محاولة منا لتقصى بعض المصطلحـات حتى نزيل الغموض ، وهذا من أجل توضيح الآراء التي سادت في تلك الفترة من الزمن ، أما المنهج النقدي فهو يتسنى لنا تفادي آراء ذاتية التي قد تكون مبنية على ميول أو توجهات إيديولوجية التي قد تنقص من قيمة بحثنا ، إلا أننا واجهنا هذا أمـر من خلال الكتب الإلكترونية التي سهلـت علينا انجاز بحثـنا هذا ، ومن الصعوبات أيضاً قصر مدة البحث ، لكـن المشكـلة الحقيقية تكمن في صعوبة فهم كانط أو ما يرمي إليه .

فمن بين المصـادر التي ساعدتنا في إنجاز هذا الموضوع هو كتاب **" نقد العقل العملي "** و **" تـأسيـس ميتافـيزيقـا الأخـلاق "** وكذلك **" مشـروع السـلام الدائم "** وأيضاً **" الدين في حـدود الـعقـل المـجـرد "** ، وقد سـاعدتـنا أيضاً بعض المراجع على فهم كانط أكثر و أهمها **" رواد الـفـكـر السيـاسي الغـربي الحـديـث "** وكذلك **" رواد المثالية في الفلسفة الغربية "** بالإضافة إلى كتاب **" الدين و السلام عند كانط "** .

وقد تضمن بحثنا هذا مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة حملت مجموعة من النتائج ، ففي مقدمة عرفنـا بموضـوع البحث وهـو **" مفهوم الدولة في الفكر السياسي عند كانط "** ، ثم

تطرقنا إلى أهمية البحث ، وبعد ذلك طرحنا الإشكال الذي حاولنا الإجابة عنه من خلال هذه الدراسة ، وكذلك تعرفنا على بعض الدراسات السابقة التي كان لها علاقة بالموضوع و لو جزئيا ، ثـم انتقلنا إلى ذكر أسباب اختيار الموضوع من الناحية الذاتية و الموضوعية ، كذلك تطرقنا للمنهج المتبع لهذه الدراسة ، ثم أشرنا إلى أهم الصعوبات التي تلقيناها في بحثنا هذا ، و إيجاد حلول لهذه الأسئلة حاولنا في هذا البحث المتواضع الذي ينقسم إلى ثلاث فصول ، حيث حمل الفصل الأول عنوان **" فكر كانط و سياقه "** محاولين إبراز فكر و سياق كانط من خلال المبحث الأول عصر التنوير الذي يتناول فيه مفهوم التنوير الأوروبي و التنوير الأوروبي والفلسفة الكانطية ، أما المبحث الثاني وهو فلسفة النقد الكانطي وتناولنا فيه أيضا نقد العقل و العقل و الأخلاق ،أما فيما يخص المبحث الثالث و هو روافد الفكر السياسي عند كانط وتناولنا فيه أيضا فكرة الحق الطبيعي و فكرة القانون .

كما حرصنا في الفصل الثاني على معرفة **" معالم الفكر السياسي عند كانط "**، حيث عالجنا في المبحث الأول في رؤية الطبيعة البشرية و تناولنا فيها الإنسان و صراع الخير الشر و الإنسان و الأخلاق ، و المبحث الثاني يخص وجود الدولة تناولنا فيه مفهوم العقد الإجتماعي ومفهوم القانون و مفهوم السيادة ، أما المبحث الثالث وهو طبيعة الدولة تناولنا فيه مفهوم المجتمع المدني وسلطات الدولة وماهية الدستور وأيضا النظام السياسي بين القانون و الأخلاق .

ثـم انتقلنا في الفصل الثالث و الأخير إلى **" الدولة والعمل السياسي "** ، عالجنا في

المبحث الأول الدولة و الفعل السياسي الداخلي تناولنا فيه العلاقة بين السلطـات وحقـوق المحكومين و واجباتهم ، والموقف من الدور الديني للكنيسة وأيضا الرد و الرد المضاد ، أما المبحث الثاني وهو الدولة و الفعل السياسي الخارجي تناولنا فيه مفهوم السلام الخارجي وعلاقة السلم بالأخلاق وأيضا مبادئ السلام الدائم و الإنتقادات التي وجهت لكانط .

وفي الأخير خاتمة حاولنا فيها استخلاص نتائج البحث .

الفصل الأول :
فكر كانط و سياقه

تمهيـــــد:

لا يمكـن فهم فلسفة ما دون التطرق إلى وقائـع حياة الفيلسوف ،لكونها السبيل الـذي مهد إلى مشروعية أفكاره الرئيسية إن لم تكن هي الفكر في حد ذاته ،فالظروف والتحولات الاجتماعية والسياسيـة ،تؤثـر في شكـل وطبيعـة الفلسفـة باعتبـار أن الفيلسـوف الحقيقي هو ابن بيئته ،وذلك أن الفكر في الفلسفـة تتأثـر بحيـاة الفيلسوف ذاته ،إذ يعد ايمانويل كانط مـن بيـن الشخصيـات التي عايشـت أيام الثـورة الفرنسيـة واضطراباتها ،وحكـم نابليون واحتلال الروس لبروسيـا لأن حياتـه كانـت مليئـة بالأحـداث ، وقـد اطـلع كانـط علـى روسو و هيوم واثـر هـذا الأخير فيه . وقرأ لروسو " **إميل** "وكان حينها قد انبهر بأسلوبه ، كان ليبراليا في السياسة و الدين معا ،إذ كان لهذا وقعاً كبيرًا ودفعاً قوياً في إنتاج نوع من الفلسفة ،لذلك لابد مـن الوقـوف عنـد مجريات حياتـه خاصة إذا علمنـا أن حيـاة كانـط نفسهـا أثرت في فلسفتـه و انـدكست فـي حيـاتـه ، بالإضـافـة إلـى أنـه لا يـمكـن الحـكـم علـى الفيـلسـوف خـــارج الإطـــار الاجتماعي الـذي عاشـه فـــي تلـك الفتـرة .

المبحث الأول: عصر التنوير.

1-1 : في مفهوم التنوير الأوربي :

من الناحية التاريخية و الفكرية يعتبر القرن 17 م و 18 م بمثابة عصر التنوير، وأن أفضل تعريف للتنوير نجده عند كانط في عام 1783 م في قوله : " إن التنوير هو خروج الإنسان من حالة قصوره التي يتسبب فيها بنفسه ، والقصور هو عجزه عنان يكون لنفسه عقلا دون مساعدة من سواه " [1].

فعصر التنوير هي حركة إنسانية سياسية اجتماعية ،ثقافية ،وفلسفية واسعة تطورت بشكل ملحوظ في القرن 18 م في أوروبا ، ونشأت في انجلترا ، ولكن التطور الحقيقي كان في فرنسا ،وتحول مفهوم التنوير ليشمل بشكل عام من أشكال الفكر الذي يريد تنوير عقول الظلال والجهل والخرافة مستفيدا من نقد العقل ومساهمة العلوم .

وعصر التنوير هي أولى العصور التي تسمي نفسها بنفسها ، وأول العصور التي لم تتميز بحسب العادة القديمة بصفة الإنحطاط أو الإزدهار ،بل سمي نفسه من خلال حدث معين خلال تاريخ الفكر الشامل وداخل تاريخ العقل والمعرفة ، وقد عرف عصر التنوير أيضا بعصر الكشوف الكبيرة والطفرة التي حدثت في المعارف العلمية ووسائل تقنية حيث تحول الإنتاج اليدوي إلى إنتاج آلي ، بحيث أخذت طابعا أكاديميا ونهجت فلسفة ذات طبيعة سياسية ، فحركة التنوير هي التي طورت الجامعات وأصدرت دوائر المعارف ووضعت أسس البحث العلمي .

---

(1)**بيتركوترمان ، فراتر ، بيتربوركارد ،فرانزفيدمان ،أطلس -dtv الفلسفة** ،ترجمة جورج كتورة ،المكتبة الشرقية ، الطبعة الثانية ،بيروت –لبنان ،2007 ، ص 103 .

فمن الناحية التاريخية والفكرية نجد بأن كانط يرى أن عصر التنوير هو خروج الإنسان من تلك المتاهات والعصور إلى عالم يستخدم فيها عقله ، فالتنوير يتحدد إذا استخدم العقل وعبر انجازات الفرد المفكر ،والتنوير يتميز بالمسافة التي تتخذ من التقاليد ومن المرجعيـة ، وبالتقدير العالي للحرية وبالتقييم البياني للقدرات أو الملكات في سعيها إلى إيجاد حل عقلاني للمسائل التي تطرح [1] .

إذن من الصعب على كل إنسان أن يتخلص من حالة القصور التي كادت أن تصبح طبيعة لديه ، بل انه تعلق بها وصار الآن عاجزا حقاً عن استعمال عقله ، لأنه لم يترك له المجال لمحاولة صيغ المبادئ التي هي من بين الأدوات الآلية التي تسمح باستعمال العقل .

فمن هذا المنظور جاءت صرخته التنويرية لتقول: "اعملوا عقولكم أيها البشر! لتكن لكم الجرأة على استخدام عقولكم ! فلا تتواكلوا بعد اليوم ،ولا تستسلموا للكسل والمقدور والمكتوب ، تحركوا ونشطوا وانخرطوا في الحياة بشكل ايجابي متبصر ..." ،لكن كانط لم يفهم التنوير نقيضا للإيمان أو للاعتقاد الديني ، وإنما شدد على أن "حدود العقل تبتدئ حدود الإيمان "[2] .وبذلك نجده يحصر أسباب حالة القصور تلك في سببين أساسيين : أولهما الكسل والجبن ،وعليه كيف يمكن الاعتماد على الذات ؟ لأن ذلك لا يحدث بصورة مفاجئة ، وإنما يتعين عليه التربية العقلية والنقدية ، فلهذا وضع كانط شرط ضروري ألا وهو الحرية بوصفها الشيء الأساسي لنشأة التنوير و استمراره.

---

(1) **بيتركوترمان ، فراتر ، بيتربوركارد ، فرانزفيدمان ، أطلس الفلسفة** ، المرجع السابق ، ص 103 .

(2) **عبد القادر تومي ، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، أبيار – الجزائر ، 2011 م ، ص 144.

فمصطلح التنوير يشير إلى نشوء حركة ثقافية تاريخية دعيت بالتنوير و التي قامت بالدفاع عن العقلانية و مبادئها كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للأخلاق و المعرفة ، و من هنا نرى أن هذا العصر هو بداية لظهور أفكار جديدة وهي متعلقة بتطبيق العلمانية و كانت مهمتهم تتمثل في التطور و التحديث و الإبتعاد عن التقاليد و الأفكار القديمة اللاعقلانيـــة و ذلـك ضمـن فتــرة زمنية دعوها " بالعصور المظلمة " .أما بالنسبة للإستنارة فلا شيء مطلوب غير الحرية ، أي أنها تدعوا إلى استخدام العقل في جميع الميادين .

إلا أن هناك قول يقول : "لا تفكروا عليكم أن تنفذوا ... " [1] هناك سيـد* و مسـؤول يقـول أيضـا: " لا تفكروا عليكم أن تدفعوا "[2] ، ورجل الدين يقول: " لا تفكروا عليكم أن تؤمنوا "[3]، وآخر في العالم يقول : "فكروا قدر ما تشاؤون ، وفيما تشاؤون ولكن عليكم أن تطيعوا "[4]، لهذا يمكننا القول بأن عصر التنوير وكما يعرفه الجميع بأنه عهد الانتصار العظيم للعلم والعقل ، وهذا الانتصار أكبر حدث ميز ذلك الزمن نتيجة الهجوم العنيف على الدين و تدمير مختلف الأشكال القديمة ، وبدون شك لقد بالغت العقلانية كثيرا إلى حد وصل بها إلى تقديس العقل ، وتغيرها لمسار العاطفة الإنسانية في اتجاهات أخرى ،حينها بدأ الدين الرسمي في تراجع ،فعمل كل من **"ليبتز "** و **"ولف "** وغيرهم من الفلاسفة على إحداث توازن بين العقل والدين ، أي خلق نوع من الدين المعتقل فما ينطبق مع العقل وجب الاعتقاد به .

***السيـد :** ويقصد كانط هنا بـ " السيد الوحيد " و هو الملك فريديرك ملك بروسيا ، الذي كان يعيش في عهده.

(1) **عبد القادر تومي ، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث** ، المرجع السابق ، ص 145.

(2) المرجع نفسه ، ص 145.

(3) المرجع نفسه ، ص 145.

(4) المرجع نفسه، ص 145.

1 -2: التنوير الأوربي والفلسفة الكانطية :

من خلال ما سبق نرى أن التنوير يتحدد إذا عبر استخدام العقل كما أنه أيضا يتميز بالمسافة التي تتخذ من التقاليد ومن المرجعية وبالتقدير العالي للحرية ،إذ يعتبر كانط أحد رموز التنوير الكبار على غرار الفلاسفة الآخرين أمثال **"ديكارت – اسبينوزا - ليبتز ..."** وغيرهم من الفلاسفة. فقد عايش كانط عصر الملك فريدريك الثاني (1740-1786م) حيث ازدهرت أفكار التنوير و أثرت الفلسفة الكانطية في أواسط المفكرين والأدباء ، وبعض الأواسط أخرى باعتبار أن هذا الملك أي فريدريك الثاني كان مشجعا للعلم والثقافة ،وحرية الرأي مما دفع أغلبية الناس إلى الاهتمام أو التأثر بأفكاره لأن بلادهم في تلك الحقبة كانت مليئة بالمشاكل والحروب الأهلية والعصبيات الدينية أو المذهبية ، إذا كان آنذاك الفقر المدفع نصيب الأغلبية الكبرى من الناس أو من السكان ، كما أن الكهنة المسيحيون كانوا يخنقون أنفاسهم خنقا ، فبعد مجيء هذا الملك و تأثرهم به تحولت البلاد شيئا فشيئا نحو الأحسن و أصبحت الآن إلى ما هي عليه ، و لو خرج كانط من قبره أو جون جاك روسو أو فولتر لإمتلأت قلوبهم فرحا و لشعروا بسعادة ما بعدها سعادة ، فثمار أفكارهم تحققت على أرض الواقع ، و ذلك بعد الدعوة التي قاموا بها ألا و هي إستخدام العقل و التخلص من التبعية للكنيسة ، و من هذا المنظور جاءت صرخته التنويرية لتقول : " إعملوا عقولكم أيها البشر ! لتكن لكم الجرأة على إستخدام عقولكم ! فلا تتواكلوا بعد اليوم ، و لا تستسلموا للكسل و المكتوب ، تحركوا و أنشطوا أو إنخرطوا في الحياة بشكل إيجابي متبصر ، فالله زودكم بعقول و ينبغي أن تستخدموها "فبواسطة العقل ومن خلال استخدامه استطاعت البشرية آنذاك أن تتحرر من تلك القيود و تتخلص من السيطرة و التبعية و لكن هذا لا يعني بالابتعاد عن الدين أو الاعتقاد الديني و إنما شدد على أن "حدود العقل تبتدئ حدود الإيمان" و يحصر كانط أيضا أسباب حالة القصور تلك في سببين أساسيين هما الكسل و الجبن و الإتكال على الآخر . لهذا طالب بإستخدام الجرأة و العقل فهما السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى الإستقرار و الأمن و السلام.[1]

(1) المرجع السابق ،ص،ص 145 -153 .

فـلهذا أوجد كانط في حركة التنوير التي استخدمتها بوجه السلطة السياسية و الدينية فطالب **" بإعمال العقل "** من أجل الوصول إلى أسس يقوم عليها التنوير. حيث كان عصره عصرًا مجيدًا إزدهرت فيه المعارف و الآداب و عاش فيه أهم الرجال المرموقين أمثال **"هردر"** و **"جاكوني"** ، **"جوتة" "شبلر"** إلا أن كانط واصل تأملاته مع ثلاث مفكرين وهم غير ألمانيين مثل **"نيوتن"** و**"هيوم"** ، **"روسو"** و قد أثروا فيه تأثيرا كبيرا فعند نيوتن نجد فكرته عن علم الطبيعة الرياضي ، إذ نرى بأن العلم عنده هو الفحص عن القوانين التي استطاع التعبير عنها بلغة رياضية ، حيث أصبح من الضروري الإعتماد على التجربة و الابتعاد عن التصورات المجردة ،و لكن اتضح أيضا أنه من الممكن الانتهاء إلى قوانين ضرورية تغيير على التنبؤ بالظاهرات المستقبلية تنبئا دقيقا،وذلك التباين بين**" احتمالية "** التجربة **" ضرورة"** القوانين هو أحد الحوافز الكبرى التي ساقت أو أدت بكانط إلى التأمل و إعمال الفكر.[2]

لأن بالعقل و بالحرية نستطيع بلوغ اليقين و المعرفة و الأخلاق و تجاوز أوهام التيارات الفكرية المتضاربة كالدوغماتية و اللاهوتية [3] و من هنا يمكننا القول أن الفلسفة الكانطية تتركب من جوهرين أو عنصرين في الفلسفة الغربية الحديثة ، أي الاتجاه الميكانيكي و الاتجاه الذاتي فهذه الأخيرة أي الذات باعتبارها مبدأ منظما هي التي تخلق المضمون العقلي أي الذي يمكن إدراكه بالعقل.[4]

---

(1) المرجع السابق ،ص ص 145 – 153 .

(2) **عثمان أمين** ، **رواد المثالية في الفلسفة الغربية** ، دار المعارف الإسكندرية ، د (ط) ، 1967 م ، ص 65 .

(3) **إيمانويل كانط** ، **نقد العقل العملي** ، ترجمة غانم هنا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ،بيروت - لبنان أكتوبر ، 2008 م ،ص 30.

(4) **بوشتسكي** ، **الفلسفة المعاصرة في أوروبا** ،ترجمة عزت قرني ،عالم المعرفة ، د (ط) ، الكويت ، سبتمبر 1992م ، ص 27 .

المبحث الثاني : فلسفة النقد الكانطي .

2 – 1 : نقد العقل :

إن النقد الكانطي هو الفلسفة بعينها ما دامت مهمة **النقد*** هي بيان تهافت كل الإعتقادية من أجل الإتجاه نحو مساءلة العقل عن مدي قدراته ، والواقع أن كانط قد وجد نفسه أمام تيارين متعارضين : **تيار الفلسفة الإعتقادية**** الذي كان يمثله الفيلسوف الألماني **" فولف "**

وتيار الفلسفة الإرتيابية الذي كان يمثله الفيلسوف الإنجليزي "دافيد هيوم " ولاحظ أن الواحد منها يثبت و يؤكد بينما الآخر ينفي و يسلب دون أن يكون لدي هذا أو ذاك أي أساس نقدي سليم يستند إليه في عملية الإثبات أو عملية النفي ، ومن هنا فقد وجد كانط أنه لا سبيل إلى الفصل في الخصومة العنيفة التي قامت بين أنصار كل من الطرفين ، إلا بالالتجاء إلى محكمة النقد من أجل القيام بعملية فحص شامل للعقل الخالص نفسه .

وحين يتحدث كانط عن النقد فإنه لا يعني به بطبيعة الحال نقد الكتب و المذاهب بل نقل ملكة العقل بصفة عامة خصوصا فيما يتعلق بتلك المعارف التي يحاول الوصول إليها دون الاستغاثة بالتجربة ، ومن هنا فإن الموضوع الرئيسي الذي يدور حوله النقد الكانطي إنما هو الفصل في مشكلة إمكان قيام الميتافيزيقا أو استحالة قيامها بصفة عامة ، مع الإهتمام بتحديد أصل هذا العلم ومداه وحدوده بالإستناد إلى مبادئ عقلية واضحة إنه يعبر عن هذا في كتابه نقد العقل الخالص [1].

***النقد " critique"** :النظر في قيمة الشيء ذاته إمتحان للعقل ،الروح النقدية ، هو الذي لا يقبل أي إعتراف بدون أي قيمة لهذا الإعتراف .

****الإعتقادية :** حسب كانط و مدرسة كل تصنيف قام به لا يقبل التشكيك من دون أن يكون له صفة عقلية أو منطقية .

(1) **دليلة جبار ،طبيعة الحرية عند كانط من خلال فلسفته النقدية** ، "بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة " إشراف الأستاذ عبد الرحمان بوقار ،السنة الجامعية 2003م – 2004م ، ص ص 10 – 11.

لقد أيقظ هيوم كانط من سباته الدوغماتي ، أما روسو فقد علمه كيف يبدي شكه تجاه العقل ، لذلك نجد أن كانط قد مارس النقد تجاه جميع قدرات العقل بما في ذلك الجسم حول إمكانية إرساء الماورئيات ، بحيث يُعتبر العقل عنده مقر الظاهرة ، حيث يسعى دائما ليتجاوز جدليا الاستخدام التجريبي المقولات هذا الاستخدام الذي يحدد حدود المعرفة[1] . فنقد العقل عند كانط أي العقل العملي الخالص ، على نحو ما كان النقد الذي قدمناه للعقل النظري الخالص ، غير أن ذلك النقد لا يعادل في صورته القصوى هذا النقد الأخير ، ذلك لأن العقل الإنساني في مجال الأخلاق يمكن أن يصل في سهولة ويسر إلى درجة عالية من الصواب و الإسهاب ، بينما هو على العكس من ذلك في الاستعمال النظري الخالص ديالكتيكي **"جدلي "** بحت [2].

2-2: العقل و الأخلاق :

لا مفر من أن نسأل أيضا عما إذا كانت سياسة كانط أخلاقية ، أي عما إذا كانت تعتمد في كل جانب على أخلاق العقل العملي ، لهذا فإننا نقصد بنقد العقل هو فحص قدرته على تحصيل المعارف مستقبلا عن كل تجربة ، وذلك باعتباره ملكة المعارف العليا ومهمته أن يدرج ما يهيؤه الذهن تحت الوحدة العليا للتفكير ، إنه ملكة المبادئ وملكة استنباط الخاص من العام [3]. وأيضا العقل العملي يُحرم بالفعل الحرب بصورة مطلقة هذا من جانب العقل، أما فيما يخص الجانب الأخلاقي فإن كانط يقر أو يرى بأنه لا يمكننا معرفة أو تحديد قيمة الأخلاق من خلال الصورة ، وليس أيضا من خلال المادة التي تخضع لها تجريبيا . هذا يؤدي بنا إلى القول أن المبادئ التجريبية لا يمكن لها تأسيس الأخلاق يستلزم حرية الاختيار،

(1)**بيتركونزمان ، فرانز ،بيتربوكارد ، فرانزفيدمان ، أطلس الفلسفة** ، المرجع السابق ، ص 135
(2) **إيمانويل كانط ، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق** ، ترجمة عبد الغفار مكاوي ، مراجعة عبد الرحمان بدوي ، منشورات الجمل ، الطبعة الأولى ، كولونيا – ألمانيا ، 2002م ، ص 31 .
(3) **عبد القادر تومي ، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث** ، المرجع السابق ، ص 153 .

بمعنى أنا الإنسان يملك حرية الاختيار أو الإرادة الحرة في اختياره لفعل إما أخلاقي أو لا أخلاقي و لا يتم ذلك إلا من خلال العقل ، من هنا نذهب إلى القول بأن هناك علاقة بين العقل و الأخلاق ، وبذلك باعتباره الفاصل في تحديد نوعية الفعل الأخلاقـي إن كان فعلاً أخلاقياً أم غير ذلك ، إذن العلاقة بين الأخلاق و العقل هي عـلاقة قوية " لأن العقـل ينتهي وجـوده إذا أنـكر إلـزام الواجـب الأخلاقي ، لأن في إلتزام الإنسـان بالـواجب الأخلاقي يحقق إنسانيته ، يصبح كائنا إنسانيا ، وإن خالق الواجب صار حيواناً متوحشاً ، وانتهى العقل إلى عدم " [1] ، فحياة العقل ووجوده هي الحياة بمقتضى الواجب أي الواجب الأخلاقي .

(1) **فريال حسن خليفة** ، **الدين والسلام عند كانط** ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001م، ص 144.

المبحث الثالث : روافد الفكر السياسي عنـد كـانـط .

1-3: فكـرة الـحق الـطـبـيـعـي :

كان من المهم عند كانط أن تكون كلية الفلسفة في أحسن وضع للإستجابة إلى المناقشات المعاصرة، حيث كان لـتطورات العلم أثـرهـا في مسـائل المـيتافيزيقا، والـديـن فـقـد ذهـب **"بوفون"*** إلى التصنيفات هي مجرد وسائل مشجعة للعلم أو على التعليم ، وهي تعجز عن الكشف على البنية الحقيقية للطبيعة[1] ، غير أن فلسفة الحق عند كانط هي الحالة الطبيعية الأصلية ، حيث لا وجود للقانون ، بمعنى أن الإنسان يكون حراً غير مقيد ولا وجود لأي عقود أولية ، أما الدولة التي تتشكل تبعا للقانون فهي التي بإمكانها أن تتضمن الحرية أي تضمن للمواطن الحق في الحرية والحق في المساواة ، إن الأمر القطعي فيما يخص الحق ينص على مايلي : " اعمل بالنسبة إلى الخارج بحيث يكون الاستخدام الحر لإرادتك متعايشاً

تبعا للقانون عام ، مع حرية كل فرد آخر" ، في القانون الخاص لابد من تحت مظلة تشريع مشترك يأخذ كانط إرث أسلافه [2] ، حول فكرة الحق الطبيعي الذي ضمـان المؤسسات الطبيعة مثل حرية العقد الزواج والملكية ، وعلى القانون العام أن يجعل المواطنين جميـعـا بناءه الحرية والمساواة وذلك بعيدا عن فكرة العقد والعقود الإجتماعية .

كما أن الطبيعة بدورها لا يتعين فيها شيء ما يختص بالقوانين الحرية و بالتالي متضمن بالفعل مفهوم سببية الحرية ، هذا ما يحدث تأثيره في العالم وفق قوانين شكلية .[3]

***بوفون :** جورج لويس ليكريك كونت دي بوفون (1707م – 1788م) هو مفكر طبيعي .

(1) **كريستوفروانت / أندري كليموفسكي ، أقدم لك ...كانط** ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، مجلس الأعلى للثقافة ، بدون طبعة ، القاهرة ، 2003 م ، ص 15 .

(2) أطلس الفلسفة ،المرجع السابق ، ص 145.

(3) **إيمانويل كنت ، نقد ملكة الحكم** ، ترجمة غانم هنا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، سبتمبر 2005 م ، ص 96 .

لذلك نجد أن ميتافيزيقا الحق الكانطية لم تكن مجرد بناء نسقي لمبـادئ الحـق الطبيعي ، بـل للفعـل السياسـي و الحـرية العمومية والحقوق وغيـرها ، عـلى العـكس كـانت داخـل العـقـل السياسي الغربي ، وذلك بالعودة إلى مبادئه التي حاول جاهداً أن يؤسس ذاته عليها ، وبالتالي يـرى كـانط أن الحـق الطبيعي أو الفطـري هـو الحـرية بالمقـدار الذي يمكننـا من عيـش مـع الآخرين ، حيث أن الحق مكفول للإنسان بما هو إنسان .

وهذا الحق يشتمل على المساواة الفطرية " **الإستقلال** " وهو أن يكون المرء ملزما عن طريق غيره بما يلزم الآخرين تجاهله ، أي أن يكون عادلا ، والحقيقة أنه لا وجود للظلـم قبل صدور أي مرسوم قانوني ، لأن أي فعل قبله لا يعد ظالماً ، وما عدا الحرية هذه لا يوجد حق طبيعي " **فطري** " آخر ، بل كل حقوق الأخر مكتسبة لأنها نتيجة لعلاقات خارجية تقوم وفقا لقوانين كلية ، وحق سيعوض بمكتسبات متفرعة منه في الحالة المدنية [1].

3 – 2 : فكـرة الـقـانـون :

إن فكرة التشريع العالمي لم تعد تبدو صورة خيالية للحق ، بل إنها تبدو تكملة ضـرورية لـذلك القانـون غـير المكتـوب المشتمل على القانون المدنـي ، و قانـون الشعـوب ، والذي ينبغي أن يرتفع إلى مرتبة القانون العام للإنسانية قاطبة فالقانون العام لم يعد يتبقى إلا " **صورة العقلانية** " التي تنطوي كل دعوى فقهية على إمكانها ، إذ من دونها لا تكون عدالة، وبالتالي لا يكون حـق لأن الحق لا يمـكن إقامته إلا بالعدالة . أمـا فـيما يخص فكـرة القانـون المدني وما يحتويه و قانون الشعوب أيضـا ، من عناصـر تجريبية لخرجنا بالقضية التي يمـكن

(1) **علي عبود المحمداوي** ، **الفلسفة السياسية** ، دار و مكتبة عدنان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2015م ، ص 159.

أن نسميهـا **"الصيغة الترنسندنتالية "** للقانون العام والتي نقصد بها جميع الدعـاوي المتعلقة بحق الغير ، والتي يتنافى حكمها مع العلانية هي دعاوي جائرة ، لأن فيها يخص أو يتعلق **" بالقانون المدني "** نعرض المسألة التالية : هـل التمرد من جانب الشعـب وسيلـة مشـروعة للتخلص من بني الحكام الطغاة ؟ الكل يرى بأنها مسألة صعبة الحل ، لكن هذا هو حل بسيط جداً وميسور و ذلك بفضل المبدأ **" التـرنـسندنتالـي "*** مبدأ العقلانية ، حقـوق الشعـوب قـد انتهكت فليس في الإنتقاض علي الطاغية و خلعه عن عرشه افتئات عليه لأنه أمر لاشك فيه هذا من ناحية القانون المدني لأن فيما يتعلق بقانون الشعوب ، لا محل لقانون الشعوب تحتوي من قبل إعلان إرادة عامة تحدد لكل واحد حقه ، كالعقد الذي تتولد عنه الدولة فهو لا يقوم على قوانين الإكراه ، فالواقع أنه بدون حالة شرعية تجمع بالفعل شمل الأشخاص المختلفين ، وبعبارة أخرى في حال الفطرة لا يمكن أن يقوم قانون سوى القانون الخاص .[1]

إذ يقول كانط في هذا الصدد : " إذا أردنا شؤوننا باتساق ، أن تكون العلة التي تنتج المعلول المرغوب فيه عن طريق أليه الطبيعة نفسها ، والتي تسمح في الوقت نفسه ، بأن تتحقق فكرة القانون " [2] .

***الترنسندنتالي :** هو مصطلح وضعه المدرسون ليدلوا به على ما يتجاوز مقولات أرسطو ، ويلائم الموجودات جميعها كالواحد و الحق والخير ، وهذا المصطلح أطلقه كانط على ما يخص الفكر وحده ، وينصب على المبادئ والصور الأولية ويقابل التجريبي .**[أنظر المعجم الفلسفي ، إبراهيم مدكور] .**

(1) **إيمانويل كانط ،مشروع السلام الدائم** ، ترجمة عثمان أمين ، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1952م ، ص ص 111 – 118 .

(2) **ليشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر)** ، ترجمة محمود سيد أحمد ، الجزء الثاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م ، ص 211 .

ومن هنا نجد أن فكرة القانون عند كانط هي أن الدولة تتوحد تحت قوانين شرعية ، بحيث أن القانون يكون ضروري قبلي صادر طبيعيا عن مفهومات القانون الخارجي بوجه عام ، لأن الإنسان حر بقدر ما يخضع للقانون الذي يضعه هو نفسه لنفسه ، فالقانون المجرد في ذاته هو وحده الذي يستطيع أن يكون موضوعاً للإحترام فكل شيء في الطبيعة خاضع للقوانين ، وبالتالي فإن الكائن العاقل هو وحدة الذي يملك المقدرة على السلوك بحسب تصور القوانين [1] .

(1) إيمانويل كانط ، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق ، المصدر السابق ، ص ص 51 -52 .

الفصل الثاني :

معالم الفكر السياسي عند كانط

تـمهيـد :

لقد اكتسبت الدولـة أهميتها كنظام سياسـي و إجتماعـي على مر العصور حيث واكب تطورها ، تطور المجتمع البشري فكل مواطن فيها هو أحد الرعية في الدولة ، حيث لا يكتمل تشكيل الدولة إلا ببناء على العقد الإجتماعي ، لذلك أوجب على كل فرد من أفراد الدولة أن يخضع و يحترم القانون التشريعي الذي تضعه الدولـة ، كما أن للسيادة دور فعال في كل دولة حيث تعد رمـز من رمـوز أي دولة ، لـهذا فإن هناك مبدأ يجبر كـافة أفراد المجتمـع أن يدخلوا في علاقات إجتمـاعية وذلك من أجـل بنـاء مجتمع مدني ، وعليه فكل دولة في عـالم تقـوم على سلطـات ثـلاث بإعتبارهـا همـزة وصل بين الدولة و مواطنين .

المبحث الأول : في رؤية الطبيعة البشرية .

1 – 1 : الإنسان و صراع الخير و الشر :

لقد تحدث معظم الفلاسفة عن ضعف الطبيعة البشرية و عدم صفائها حيث بلغت من النبل مبلغا يجعلها تضع الإنسان في صراع الخير و الشر*، فالإنسان بطبعه قد يحمل في ذاته صفات حسنة و صفات سيئة ، وهذا لأن الطبيعة البشرية لا دخل لها في الخير و الشر الذي عند الإنسان ، بل الإنسان هو المسؤول الوحيد عن الخير و الشر وبالتالي هو من يجب عليه أن يتحمل مسؤولية أفعاله سواء كانت خيرة أو شريرة .

من هنا نجد أن أفلاطون ميز بين الخير و الشر حيث اعتبر مسألة العدالة أمر واجب إيثاره على كل شيء ، ففي نظره أن الديمقراطي متقلب المزاج ليس لحياته قاعدة وليس فيها إكراه ، فهو يتوهم أن خيره في الحرية المسرفة يقتله هذا الإسراف ، وبالتالي يصبح الإنسان طاغية حيث لا يعاشر سوى الأشرار مثله [1]. فمن وجهة نظر أفلاطون أن الإنسان كان يعيش صراع داخل مجتمع لا يميز بين الخير و الشر والحق والباطل ،إلا أن ظهرت الدولة التي تنظم للإنسان مسار حياته ، ومن خلال هذا نجد أن الفضيلة المدنية تساهم في تحقيق الفضيلة ذات أهمية فريدة فهي ترشد إلى الخير الشامل و الأساسي في المجتمع [2]. ومن هذا المنطلق فإن العدالة تعد مثال أو صورة واحدة التي تتميز بها كل دولة ، فالعدالة في نظره هي علة أي (**الموجودات البشرية – المدن – القوانين – الأوامر – الجزاءات**) وبهذا يصبح الإنسان عادلا ، لأن مُثل الموجودات قائمة بذاتها حيث تبقى و تدوم بإستمرار [3] .

***الخير :** يراد به عامة كل ما يبعث على الرضا و الإستحسان لكماله في نوعه لاتفاقه مع الأوامر الإلهية ، أما **الشر :** هو كل ماكان موضوعا للإستهجان أو الذم ، فترفضه الإرادة الحرة و تحاول التخلص منه . **[أنظر المعجم الفلسفي ، إبراهيم مدكور] .**

(1) **قالزر ، أفلاطون** ، ترجمة إبراهيم خورشيد ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان، 1982م ، ص ص 77 – 89 .

(2) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية، د (ط)، القاهرة ، 2000 م ، ص 71 .

(3) **ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (ثيوكيديديدس حتى اسبينوزا)**، ترجمة محمود سيد أحمد، الجزء الأول ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 ،ص 90 .

وعلى هذا الأساس فالمدينة الفاضلة التي أسسها أفلاطون كانت نتيجة لإنتشار الشر والظلم ، لأنهم كانوا لا يعرفون معنى المساواة والعدالة و الديمقراطية بل كان الإنسان في صراع دائم مع الخير و الشر إلا أن قدم أفلاطون جمهوريته الفاضلة القائمة على العدل و المساواة في المجتمع .

بالإضافة إلا هذا يرى أرسطو أن الخير أو الحياة الخيرة بالنسبة للناس صورة فردية و بالنسبة للمجتمع السياسي أو بأحرى الدولة هو موضوع مهم [1]، لأن صراع الإنسان مع الخير و الشر هو صراع قائم منذ بداية البشرية و لا يزال إلا عصرنا هذا ، ومع ذلك بين أرسطو أن العدالة لا توجد بالمعنى الأكثر كمالا ، وإنما لا بد على أفراد الدولة أن يكونوا متساوين ، ففي نظره أن واجب الدولة هو تأمين الكمال الخلقي للمواطنين وقوامها وهذا بهدف تحقيق حياة سعيدة وخيرة ، حيث أن في الدولة فقط يُمكن أن تتحقق و تكتمل فضائل الأفراد[2]

فمن أجل أن يكون الإنسان خيرا في خلقه ويكون بذرة صالحة تنمو وتترعرع بدون قيود ، عليه أن يصارع الشر الذي يوجد فيه لذلك يرى كانط أنه إذا وقفت كل دولة موقف الحرية المطلقة غير المسؤولة فإنه لن ينتج عن هذه الدولة سوى العداوة وتبادل الشرور وبالتالي تصبح حياة الإنسان همجية [3] . وعلى هذا لابد للإنسان أن يتمتع بالحرية ومن ثَم يمكن أن يتحمل مسؤولية أفعاله ، ولو أن تلك الأفعال لا تؤدي كنتيجة لها إلى الشر ، وهذا الأمر لا يقلق بشأن نيته بل يعد مبرر أمام القانون [4] .

---

(1) **ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية** ، المرجع السابق ، ص ص 188 – 195 .
(2) **أطلس الفلسفي** ، المرجع السابق ، ص 53 .
(3) **هبة الله أحمد خميس بسيوني، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي** ، دار الوفا لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2012 م ، ص197.

(4) **إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل** ، ترجمة فتحي المسكيني ، جداول لنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، فبراير 2012 م ، ص ص 85 – 91 .

كما أن ميول الإنسان يعتبر خير ولا يمكن إدانته ، لكن هو أمر مضر و يستحق العتاب واللوم بل هو أمر لابد على المرء أن يطمسه حتى لا ينهك بعضها ، وعلى العكس يمكنها أن تحمل على التوافق ضمن شيء يسمى السعادة ، ففي حقيقة الأمر العقل ينكر هذا الأمر المناقض للقانون الخلقي فهو شرير في ذاته ويستحق التأنيب و اللوم. لأن الإنسان عندما يُعمل عقله يستطيع التمييز بين ما هو خير وما هو شر ، و عليه يعتقد إنسان أن صفة الخير نزلت من السماء واتخذت صبغتها في الإنسانية لهذا أراد الإنسان الشرير أن يتخلص من الشر الموجود في ذاته النفسية حتى يرتقي إلى المثل الأعلى وهو الخير كي يكسب محبة الناس ، لأن كل عمل أو تصرف يقوم به الإنسان هو منبثق من نيته حيث إذا صلحت نيته صلح عمله في المجتمع ، والعكس إذا كانت نيته سيئة فحتماً يكون عمله غير صالح ، ومن خلال هذا نجد أنه من غير الإنصاف و العدل ألا ننسب مثال المعلم الذي لا مطعن فيه والقائم فيما يعلمه ، لاسيما إذا كان هذا المثال فضلاً عن ذلك واجب على كل واحد من الناس إلى أية نية أخرى النية الأكثر نقاء ، ليس هذا فحسب ولكن الإنسان بقدر ما يمكن أن يحكم يجد نفسه واقع في أبدية إما تكون حياة فيها سعادة أو شقاء و تعاسة ، حيث تفيد الأولى بسكينة و ثبات و مواصلة الخير ، أما الثانية فتمنحه فرصة يقظة الضمير و تدارك وبالتالي يحطم قيود الشر الذي بداخله [1] . لأن تغيير ما بأنفسنا هو خروج من قوقعة الشر و دخول إلى بساط الخير ، وعلى الرغم من هذا فمن يريد التخلي على الشر لا بد أن تكون نيته حسنة حتى يتحقق دخوله في الخير .

(1) **إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل** ، المصدر السابق ، ص ص 114 – 134 .

1 – 2 : الإنسان و الأخلا ق :

يمكننا القول أن الأخلاق صفة مميزة خلقها الله في كيان الإنسان ، ولهذا فالإنسان يسعى دائما للحفاظ على حياته بما يتفق مع الواجب ، لكن في حقيقة الأمر لا يفعل ذلك عن شعوره الواجب ، لأن الإنسان حينما يتعامل بالإحسان مع مَن حوله تكون نفسيته التي بلغ بها العطف مبلغا يجعلها تجد المتعة الباطنية في إشاعة السرور فيما حوله ، وبالتالي يشعر باللذة في رضا الغير ، لكن دون أن يدفع به هذا إلى الغرور، فإذا افترضنا أن وجدان الإنسان حيث سحب الهموم الذاتية منه وبالتالي قضى على كل مشاكل وجدانية في أقدار الآخرين ، لأنه لا يزال قادر على تقديم يد المساعدة لغيره وعندئذ يكون لهذا الفعل قيمة أخلاقية أصلية [1] .

وعلى أساس هذا اعتبر كانط أن شمولية الأخلاق تقود إلى مساواة بين جميع الأفراد من حيث هم ذوات أخلاقية ، وعليه يستلزم الإستقلال الذاتي لكل منهم كرامتهم . وبما أن الإنسان كائن عاقل فهو يستحق الحرية السياسية ، وبالتالي هو عالم الوقائع السياسية والإجتماعية لأن الإنسان يخضع لسيرة الغايات، حيث نجم عن ذلك أن هذا العالم لا يُمكن أن تعدله أو تنظمه سوى حالة حقوقية ، لذا يجب على السياسة أن تكون في خضوع مطلق للأخلاق التي تتصف بها [2]. بالإضافة إلا هذا فإن كرامة الإنسان الأخلاقية هي التي تفرض عليه واجب معاملة الناس بالإحترام و مساعدتهم ، فعلى الرغم من أن كرامة الإنسان قد تعود على أن الناس الأخلاقيين بالقوة ، إلا أن هناك من يمتلكون ميل إلى الخير بتميزهم لكن قد يحملون في طياتهم شرور ، مما يجعلهم مَثل للإنسان الأخلاقي [3] ، هذا يعني أن الدولة بلا قانون أو سلطة أو إرادة كلية للإحتكام حسب كانط أن كل نوع من الكائنات العاقلة هو بالفعل محدد ، فمن ناحية موضوعية فكرة العقل غاية جماعية ، أي الإرتقاء بالخير الأسمى بوصفه خيراً اجتماعياً .

---

(1) **إيمانويل كانط ، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق** ، المصدر السابق ، ص ص 46 – 47 .
(2) **خضرخضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الأولى ، طرابلس – لبنان ، 2008 م ص ص 37 – 38 .
(3) **ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية** ، المرجع السابق ، ص 117 .

ومن هذا المنطلق إذا كان للحكومة أخلاق ، فغاية الحكومة يحتم عليها أن تكون واحدة ، لأن الغاية هنا تكون وحيدة و فريدة فهي متوافقة مع العدالة وبالتالي تكون الخير للجماعة ، فكل إنسان هو غاية مطلقة ، لكن كل الأفراد لابد أن يكون لهم وزن متساوي في تحديد الأفعال ، ولهذا يمكن أن يكون الإنسان مزود ديمقراطياً بأساس أخلاقي .[1]

وذلك من أجل أن الخير الأخلاقي الأسمى لا يحقق من خلال الإنسان نحو كماله الخلقي الخاص ، بل على العكس يتطلب منه اتحاد الأشخاص من أجل الغاية نفسها وذلك من خلال إقامة منظومة من الناس ذوي النوايا الحسنة إلى جمهورية كلية بحسب قوانين الفضيلة [2] ، وفي هذا الصدد لا يُمكن الحديث عن القيمة الأخلاقية لأنها لا تهتم بالأفعال التي يراها الإنسان ، بل تهتم بالمبادئ الباطنية التي تقوم عليها حيث لا يُمكن للإنسان أن يراها يراها بالعين المجردة ، لأن الإنسان حين ينظر عن قرب إلى ماتطوي عليه وما تهدف له هذه الأخلاق ، ولهذا فهو واجب بما هو واجب على الإطلاق متضمن قبل كل تجربة في فكرة العقل الذي يحدد الإرادة عن طريق مبادئ أولية [3] .

من خلال ما سبق نجد أن كانط يوضح لنا أن الأخلاق السياسية هي التي تكون سبب سعادة الإنسان حيث قال : " فليست الأخلاق هي ما يعلمنا كيف نجعل أنفسنا سعداء ولكن هي ما يجعلنا جديرين بالسعادة " [4] ، فالأخلاق ليست من أجل السعادة وحسب وإنما هي كمال لطبيعة الإنسان ، لأنها هي التي تمنحه قيمة ودولته ، فمن خلال هذا تكون الأخلاق هي الشرط الوحيد الذي يجعل الكائن العاقل غاية في ذاته ، إذ يستحيل عليه أن يصبح عضواً مشرعا في مملكة الغايات[5] ، هكذا نجد أن الأخلاق والإنسانية من حيث قدرتها ، وبالتالي هما الشيء الوحيد الذي يملك الكرامة .

---

(1) **برتراند رسل** ، **تاريخ الفلسفة الغربية** ، ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، دار المصرية للكتاب ، د (ط) ، 1977 م ، ص 325 .

(2) **علي عبود المحمداوي** ، **الفلسفة السياسية** ، المرجع السابق ، ص 160 .

(3) **إيمانويل كانط** ، **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق** ، المصدر السابق ص ص 67 - 68 .

(4) **زكي نجيب محمود** ، **قصة الفلسفة الحديثة** ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، د (ط) ، القاهرة ، 1936 م ، ص 299 .

(5) **إيمانويل كانط** ، **تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق** ، المصدر السابق ، ص 120 .

المبحث الثاني : وجود الدولة .

2 – 1 : مفهوم العقد الإجتماعي :

يعتبر العقد الإجتماعي جملة من الإتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الإجتماعية ، وبمقتضاها يضع كل فرد شخصيته وقواه تحت إرادة المجتمع[1] ، لهذا يرى توماس هوبز أن العقد الإجتماعي هو عقد فريد في محتواه ، حيث يؤدي إلى كيان السلطة المرئية القادرة على إقامة الإحترام بين الأفراد ، فالعقد الإجتماعي عنده ليس بين مواطنين وملوك بل بين واحد وواحد آخر ، فالعلاقة هنا قائمة بين المتعاقدين والملك أو أصحاب الحكم والسيادة ، وبالتالي هو خارج العقد وليس جزء منه[2]. كما ذهب أيضاً جون لوك إلى مفهوم العقد الإجتماعي بأنه ليس مفهوم طوباوياً* ولايُمكن تحقيقه لأنه لا يتخيل أن الناس يجتمعون في يوم جميل و يخلقون الدول بواسطة اقتراع شكلي ، فهو يفهم بالعقد الإجتماعي أنه بإمكانه أن يكون بشكل متعاقب متتالي وضمني ، ولقد دفع لـــوك هذا الموضوع والتفكير بشكل كبير[3]. بالإضافة إلا هذا نجد أن مفهوم العقد الإجتماعي عند روسو هو اتفاق لتشكيل مجتمع مدني ، وإقامة أداة للسلطة أي صاحبة السيادة ، غير أن دستور هذه الجماعة لا يعطيها الحركة لأن المجتمع الجديد لابد أن يمتلك أنشطة وغايات ، أي أنه يحتاج إلى قوانين حيث لا يحدد العقد طابع القانون ، فالعقد لا يؤسس إلا بأداة مشروعة للتشريع[4] ، ومن هذا المنطلق يرى روسو أن العقد الإجتماعي الجديد يشير إلى أنه لابد لكل فرد أن يكون على استعداد إلى

---

(1) **إبراهيم مدكور** ، **المعجم الفلسفي** ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، د (ط) ، 1983 م ، ص 119 .
(2) **صلاح علي نيوف** ، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي** ،الجزء الأول ، كلية القانون والعلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدانمارك ، د (ط) ، ص 77 .
***يطلق لفظ الطوباوية** على المثل العليا السياسية و الإجتماعية التي يتعذر تحقيقها لعدم بنائها على الواقع أو لبعدها عن طبيعة الإنسان و شروط حياته من هذه المثل العليا ، فكرة السلام العام و فكرة التقدم المستمر ، وفكرة المساواة الطبيعية .
[أنظر قاموس الفلسفي جميل صليبا الجزء الثاني] .
(3) **صلاح علي نيوف** ، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي** ، المرجع السابق ، ص 144 .
(4) **ليوشتراوس** ، **جوزيف كروبسي** ، **تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر)** ، ترجمة محمود سيد أحمد ، الجزء الثاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م ، ص 154 .

تحويل كل ماله من حقوق إلى المجتمع ، نظراً لتساوي الجميع أمام هذا الشرط فلن يكون من مصلحة أحد أن يجعل من هذا عبثا على الآخرين [1] ، من خلال ماسبق نجد أن كانط يرفض تصورات كل من هوبز و لوك و روسو في العقد الإجتماعي عن حالة الأصل الطبيعي لمسوغات عدة منها ، أن هذا العقد يمنح حقوق الأفراد لغيرهم بينما هي لهم فقط ، ولذلك يرى كانط أن الحالة السياسية أو المدنية هي العلاقة بين أفراد شعب من الشعوب[2] . وعليه فإن الحاكم أو الرئيس له مجموعة من الحقوق و الواجبات يتم الإتفاق عليها في ثنايا العقد الإجتماعي ، لأن النظريات التعاقدية وخصوصا عند لوك و روسو وكانط تختلف عن النظريات السياسية التي تَمنح الحاكم الديكتاتورية [3].

2 – 2 : في مفهوم القانون :

تعتبر الدولة عند كانط بأنها إتحاد مجموعة من الناس في ظل قانون ، و يسمى كذلك بالحق حيث تتكون عن طريق قوانين تكون ضرورية ، أي تنبع من التصور الخالص للقانون فهو يرى أن نظام الحكم لا يمكن أن يحكم عليه أية معايير أخرى ، بحيث لا يكون مخطط لأي وظائف ، إلا التي تكون ملائمة للنظام القانوني ، و من هنا فإن ماهية القانون تقوم قبليا لأنها تصدر من العقل العملي[4]. هذا ما يجعلنا ندخل في المفهوم الكلي للقانون العام ، فهو ليس فقط القانون **" الحق "** السياسي ، بل أيضا قانون الشعوب و لهذا يقرر كانط وصايا

(1)ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، د (ط)، القاهرة2000 ، ص 299.
(2) علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، دار و مكتبة عدنان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2015 م ،ص 160 .
(3) فصل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور)، دار الوفاء للنشر ، الطبعة الأولى ،الإسكندرية – مصر ، 2008 م ،183 .
(4) ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ،تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص 196.

قـانـونـية تكـون منطـلقا للـفعـل الإنسـانـي و هـي :

1 – كن أمينا : فالأمانة القانونية يقصد بها أن الفرد يؤكد قيمته بالفعل مع الآخرين بأمانة ، هذا ما عبر عنه بالقول : " لا تجعل نفسك مجرد وسيلة للآخرين ، بل كن في الوقت نفسه غاية لهم " [1].

2 – لا تضرر بأحد : يؤكد كانط أن هذا الأمر واجب قانوني حتى لو أدى إلى الإنفصال عن كل العلاقات مع الآخرين ، و لو قاد إلى فرار من الجماعات الإنسانية.

3 – شارك الآخرين بالإجتماع : إذا لم يكن في وسعك تنجب معاشرتهم مع الإحتفاظ بكل ما تنتسب له من هويات أو معتقدات .

من خلال هذا نجد أن إهتمام كانط بالقانون جعله يقسمه إلى قانون خاص و هو القانون الطبيعي و قانون عام وهو القانون السياسي[2]. فالقانون هو الطريق الذي يضمن إغفال كل الغايات الذاتية لأنه يفضي تلك الصبغة إلى فكرة الإستقلال الذاتي ، و بالتالي هو فكـرة الإرادة التي تخضع لقانونها الخاص أي قانونها الطبيعي و حيث يقول كانط :" إفعل كما لو ترتفع قاعدة فعلك عن طريق إرادتك لتكون قانونا عاما للطبيعة " [3] ، أما قانون عام هو بين الناس من خلال إتفاق بين الأمم حتى تترك تلك الحالة الطبيعية ، ومنه فإن القانون عند كانط نجده مقسم إلى قانون طبيعي يقوم على مبادئ قبلية ، وقانون وضعي يكون صادرا عن المشرعين ، فالأول هو عبارة عن تنظيم سياسي أو يمكن القول بأنه القانون الخاص ، أمـا فيما يخص الثاني فهو يكمن في العلاقات القانونية إما أن تكون داخل مجتمع طبيعي وإمـا أن يكون داخل مجتمع مدني ،إذن هو قانون عام [4] .

---

(1) علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص ص 158-159 .

(2) فضل الله محمد إسماعيل ، تطور الفكر السياسي الغربي ، مكتبة بستان المعرفة ، د (ط) ، الإسكندرية ، 2005، ص 403.

(3) ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ،تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص ص179 - 185.

(4) علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص 159 .

بالتالي لا يعني هذا أن الدولة عند كانط يجب أن تفصل مبادئ الفلسفة على فتاوى فقهاء القانون الممثلين لسلطة الدولة ، بل على العكس نقصد القول أنه يجب عليها أن تستمع لأراء الفلاسفة ، فمثلا رجل القانون اتخذ رمز ميزان للحق ، والسيف للعدالة حتى يكون رمزا لنشاطه ، حيث تعود على استعمال السيف ، ليس فقط لكي ينادي بالحق عن جميع المؤثرات الخارجية ، وإنما كي يضعه أحيانا في إحدى كفتي الميزان إذ وجد أن تلك الكفة لم ترجح على نحو ما يريد [1] .

2 – 3 : مفهوم السيادة :

تعتبر السيادة خاصية أساسية للدولة لأن قيام دولة معاصرة بأركانها الثلاثة : الشعب و الإقليم و السلطة السياسية أي السيادة يترتب عليها أمرين أساسيين القانون و السيادة ، وهذا لأهمية السيادة في الدولة ، و لهذا كتب كانط تحت شدة إعجابه و تأثيره بكتابات " **روسو** " ، أن هناك قانون مقدس لا يمكن لأحد أن يتجاوزه ، لأن تجاوزه يعد جرم ، و هذا القانون منبعه ليس الشعب و إنما نابع من سلطة تشريعه عليا ، حيث يقول : " أن صاحب السيادة في الدولة ليس له إلا حقوق في مواجهة رعاياه ، و ليس عليه إطلاقا أية واجبات" [2]. من خلال هذا يبين كانط أن الأخلاق قد تعيق إنكار وعود صاحب السيادة التي أقربها "**ميكيافيلي**" و " **إسبينوزا**" ثم"**هيجل**" فيما بعد لأن الإنكار الذي يفترض الخضوع لواجب صاحب السيادة الأسمى لدولته الخاصة ، حيث يبرهن العقل العملي بصورة دقيقة و واضحة على ما يسمى بالدبلوماسية العامة ، أي **" المعاهدات الصريحة** ، أي **التي يتم الوصول إليها بصراحة "** [3].

(1) إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة عثمان أمين ، مكتبة الأنجلو المصرية،الطبعة الأولى، القاهرة ،1952 م ص 84.

(2) فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور) دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية – مصر ، 2008م ، ص288.

(3) ليوشتراوس ،جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص ص 185 – 198 .

فعلى الرغم من هذا نجد أن رئيس الدولة يردع وحده للآخرين ، كما جاء به هوبز أن كل فرد لا يطيع سوى نفسه ، كما هو الحال عند روسو الذي اعتبر أن الإرادة العامة هي مصدر العقد الأصلي و بالتالي يكون صاحب السيادة و المشرع الوحيد للدولة ، لأن جميع المواطنين هم أصحاب السيادة ، ومن هنا استطاع كانط أن يثبت بأن الحرية ليست حرية الشخص في أن يفعل ما يحلو له و ذلك بموجب قوانين دولة ذات سيادة مطلقة .[1]

وعليه فإن مفهوم السيادة عند كانط يرتكز على الشعب الذي هو مصدر السيادة العامة ، لأنه لا يمكن أن يوجد حاكم غيره بموجب قوانين ، وبالتالي هو صاحب الحق في التشريع . أما الحاكم فهو يعتبر وكيل يمثل الإرادة العامة ، فمن واجب صاحب السيادة أن يسلك وفقا للإرادة العامة ، ومن واجب الرعية أن تطيع القانون طالما بقي قائما .

(1) ليوشتراوس ،جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص 198 .

المبحث الثالث : طبيعة الدولـــــة .

3 – 1 : مفهوم المجتمع المدني :

هو العلاقة بين الأفراد في شعب من الشعوب ومجموع الأفراد بالنسبة إلى هؤلاء الأفراد تسمى الدولة و الدولة تسمى أيضا الشيء العام respublica latiussic dicta نظرا إلى شكلها ومن حيث ترابطها بالمصلحة المشتركة للجميع في أن يكونوا في حالة قانونية [1] .

لهذا نجد أن المجتمع* المدني يقوم على قوانين التي أوجبها الدستور هذا من أجل الحفاظ على أملاك مواطنيها ، فالدولة تعتمد على قوانين لحماية حقوق أفرادها ، لأن تمتع الأفراد بكامل حقوقهم في دولتهم يكون السبب في دخولهم للمجتمع المدني . فلا بد أن يتمتع هؤلاء الأفراد بحريتهم ، وعلى هذا يرى كانط أن حرية كل فرد ملازمة لحرية فرد آخر وهذا بموجب قانون عام وصحيح .

من هنا يرى أنه بالرغم من قيام هذا المجتمع على فكرة أساسية وهي حماية حرية كل فرد المجتمع بصورة متساوية ، هذا ما دفع هؤلاء الأشخاص أن يكونوا مدفوعين للقيام بأشغالهم اليومية بعوامل غير أخلاقية . وعلى هذا الأساس يعتبر كانط شأنه شأن هوبز الذي اعتبر أن الدافع لتصرف المرء كما ينبغي يتمثل في خوفه من العقاب ، من خلال هذا نجد كانط يقول : " لكل فرد أن يكون حراً مادمنا لا نتدخل في حريته من خلال أعمالنا الخارجية حتى لو كانت حريته محل اختلاف كامل معي أو رغم ما قد يعمل في external actions نفسي من رغبة في حرمانه إياها " [2] .

---

(1) إيمانويل كانت ، فلسفة القانون و السياسة ، ترجمة عبد الرحمان بدوي ، الناشر و كالة المطبوعات ، الكويت ، د (ط)، 1979م ص 87 .

* **يطلق لفظ المجتمع** بمعنى أخص على مجموع من الأفراد تؤلف بينهم روابط واحدة ، تثبتها الأوضاع والمؤسسات الإجتماعية ويكفلها القانون أو الرأيالعام ، بحيث لا يستطيع الفرد أن يخالفها أو ينحرف عنها .[أنظر القاموس الفلسفي لجميل صليبا ، الجزء الثاني] .

(2) ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، المرجع السابق ، ص ص 249 – 250 .

لهذا المجتمع المدني حالة طبيعية عكس التي يسودها الفوضى ونزاعات وحروب لأن هذا ينجم عنه عدم استقرار ، وبالتالي تنعدم فيها حرية الأفراد ، وهنا نجد أن أفضل نضام يمكن أن يكون هو النظام الذي يحافظ على حرية الأفراد في الدولة [1] .

سبق أن أشرنا إلى حالتي الطبيعية القانونية و الطبيعة الأخلاقية ولهدا يرى كانط أنه في مقابلها تكون الحالة المدنية القانونية على أنها علاقة البشر فيما بينهم ، من جهة ما يوجدون على نحو جماعي تحت أحكام قانونية عمومية ، أما الحالة المدنية الأخلاقية "هي تلك التي يكونون فيها متحدين تحت قوانين خالية من الإكراه بمعنى تحت قوانين الفضيلة بمجرها"[2] لهذا يشير كانط أن للدولة كيفية انعقاد صاغها بعد الحال المدني الذي يعمل على تبرير مكتسباتها بعد الحالة القانونية الوضعية ، والمكتسبة الأشمل هو المواطنة وأعضاء المجتمع المدني لهذا يتمتعون بصفات قانونية وهي :

1 : الحرية القانونية : عدم طاعة أي قانون آخر غير القانون الذي وافقوا عليه .

2: المساواة المدنية : تقوم على عدم الإعتراف بسمو واحد من بين الشعب ، إلا ذلك الذي حرص على الإلتزام قانونيا ، بذلك يستطيع الشعب إلزامه .

3: الإستقلال المدني : كون المواطن لا يدلي بوجوده وبقائه إلا لحقوقه وقواه الخاصة بوصفه عضوا في الدولة .

4: الشخصية المدنية : وتقوم هذه في أمور الحق والقانون، فلا يجوز أن ينوب عنه غيره [3] .

---

(1) ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر) ، المرجع السابق ، ص 195 .
(2) إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل ، ترجمة فتحي المسكيني ، جداول للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، فبراير 2012م ، ص ص 159 – 163 .
(3) علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص ص 161 – 162 .

وعلى هذا الأساس فإن الدولة المدنية تكمن وظيفتها في استغلال مصلحة الحقوق والأخلاق والسعادة ، باعتبار أن هوبز قام بحلها ووصفها بانعدام الجانب الإجتماعي لطبيعة الإنسان ، لذلك وصف كانط هذا الجانب بقوله :" اجتماعية الناس لا اجتماعية ،أعني ميلهم إلى أن ينخرطوا في مجتمع ، وهو ميل يشترك مع ذلك اشمئزاز مضلل يهدد باستمرار بأن يفسد المجتمع " [1].

3 – 2 : سلطات الدولة :

يرى كانط أن الدولة هي وحدة عدد من الناس وتكون في ظل سلطات ، فهذه طبيعة الدولة وذلك بصفتها منظمة اجتماعية أي منظمة بقوانين الحق ، صادرة طبيعيا عن مفهومات القانون الخارجي بمعنى الحرية – المساواة – والإستقلال القانوني ، إذ يشير إلى أن كل دولة تتضمن في داخلها ثلاث سلطات وهي تتمثل فيمايلي :

أ : **السلطة التشريعية :** لقد جاء عند لوك أن السلطة التشريعية هي السلطة الأسمى والعليا ، حيث أشار إليها بأنها السلطة الحاكمة [2] .أما بالنسبة لكانط فهو أيضا يراها صاحبة السيادة ، إذ تكون في يد شخص واحد وهو صاحب الدولة يملك الحق الكامل في التشريع ، وهي السلطة الوحيدة التي تملك القرار في الحرب ، وفي رأيه أيضا أنها صادرة من إرادة الشعب وذلك لمنحهم حق السلطة والحكم لحاكم واحد يدير شؤونهم وشؤون الدولة بشرط أن يكون تحت ظل الحرية و المساواة و أيضا السلام [3] .

ب: السلطة التنفيذية : وهي تتجلى أيضا في شخص واحد وهو من يحكم ، بحيث يكون حكمه وفقا للقانون وهذه السلطة تفصل عن السلطة التشريعية فصلا تاما . وذلك بإعتبار أن نظام الدولة الدستوري يجعل من يتعرضون لمعاناة الحرب و ويلاتها هم أولئك الذين يطلب إليهم تقريرها في حين أن حاكما مطلقا ، قد يرى في الحرب ملهاة يتلهى بها ويترك مهمة

(1) ليوشتراوس ،جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع نفسه ، ص 194 .

(2) ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني ، المرجع السابق ، ص 251 .

(3) فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة والتطور) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية – مصر ، 2005م ، ص 381 .

الإهتداء إلى أسباب معقولة لتبريرها وذلك للهيئة الدبلوماسية ، بحيث تكون دائما على استعداد لهذه المأمورية [1] .

ج: السلطة القضائية : في هذه السلطة يرى كانط بأنها هي التي تعطي لكل شخص حقه وفقا للقانون ، وذلك بإعتبار أن الشعب هو مصدر السلطة لأنه لا يمكن أن يضر بنفسه ، على العكس عندما تكون السلطة في يد شخص واحد فهو قد يضر بالغير . أما الشعب إذا شرع فهو لا يريد الأذى لنفسه ، ويربط كانط هذا المطلب بتأسيس الجماعة السياسية الأخلاقية إذ ينبغي على كل الأفراد أن يكونوا خاضعين إلى تشريع عمومي و ينبغي أن يكون من الممكن أن ينظر إلى كل القوانين التي تربط بينهم هي أوامر بوصايا من مشروع عام للجماعة أي أن السلطة القضائية هي في يد الشعب ، تربط بينهم قوانين تجعلهم يعيشون في حرية وسلام [2] .

وعلى هذا أساس نجد أن كانط ميز بين ثلاث سلطات سياسية حيث اعتبر أن السلطة التنفيذية يمثلها شخص حاكم أي الرئيس ، أما السلطة القضائية يمثلها شخص قاضي وفي الأخير السلطة التشريعية والتي تقوم بتشريع قوانين وهذا ما يجعل الدولة قادرة على تطبيق سلطتها المطلقة .

(1) فضل الله محمد اسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، د (ط) ، 2008م ، ص 140 .
(2) علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص 161 .

3 – 3 : ماهية الدستور في الدولة :

كي يكون لأي دولة مسار سياسي ناجح لابد أن يكون لديها دستور ، ولهذا نجد أن كانط أَولى أهمية بالغة له ، حيث اعتبره من أوليات قيام الدولة حيث يقول : " إن وضع دستور مدني للمجتمع من أهم وقائع التاريخ الإنساني، وهو واقع فريد من نوعه حقا "[1] حيث أن هذا الدستور هو نظام قائم من زمن لأنه قائم على الحق و الشرع ، وعلى هذا الأساس فإن الدستور هو الوحيد المستمد من فكرة العقد الأصلي التي يجب أن يقوم عليها كل تشريع قانوني لشعب من الشعوب هو الدستور الجمهوري حيث يقول : " يجب أن يكون دستور المدينة في كل دولة دستوراً جمهورياً " ، هذا ما يقتضي عليه أن يكون للدولة دستور داخلي قائم على مبادئ الخاصة للحق و الشرع حيث تتحدد هذه المبادئ كالتالي :

* مبدأ الحرية الذي يعتنقه أعضاء جماعة ما .
* مبدأ التبعية الجميع لتشريع واحد مشترك .
* المساواة بين هؤلاء المخاطبين ، إذن فهذا الدستور ذاته ، من حيث الحق هو الأصل الذي تبنى عليه جميع أنواع الدساتير في المدينة [2] .

فإذا نظرنا إلى الوضع الذي عاش فيه نجده قد عاش في ظل نظام استبدادي بروسي ، لأن أساس هذا النظام كله هو الجمود والتحجر الذي أصيبت بها الدولة وبالتالي استنتج عنه الحروب وصراعات داخل الدولة ، هذا ما جعل رغبة كانط صادقة في أن تكون هناك دساتير حيث يعامل جميع على أساس مساواة مطلقة ، ومن خلال هذا نجد أن كانط كان من أبرز الرافضين للنظام الإقطاعي الذي كان يعيشه آنذاك ، لأنه يعطي للدولة الحق في نزع ملكية للنبلاء في مقابل يقوم بتعويضهم عن هذه الملكية ، ولكن في حقيقة أمر نجد أن كانط يعترف بصعوبة تحقيق هذا الدستور الذي كان يأمل ويتمنى أن يكون حيث يقول في هذا

---

(1) فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، المرجع السابق ، ص 141 .

(2) إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة عثمان أمين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، 1952م ، ص ص 41 – 44.

الصدد : " والدستور الجمهوري هو وحده المطابق لحقوق الإنسان ، أصعب الدساتير قياماً ، وهو على الخصوص أقلها استبابا " [1]. ولكي نتجنب الخلط بين الدستور الجمهوري و الدستور الديمقراطي ، لابد أن نقسم نظام الدولة إما بحسب اختلاف الأشخاص الذين يتولون السلطة العليا ، أو إما وفقا للطريقة التي يجري عليها الحاكم في حكم الشعب فالنظام الأول يسمى على وجه التدقيق بنظام السيادة وهو على ضروب ثلاثة وهي إما أن يتولى السلطة العليا شخص واحد ، أو كثيرون متضامنين أو المواطنون جميعا ، أما النظام الثاني فهو نظام الحكم يتعلق بالطريقة التي تتبعها الحكومة في استعمال سلطتها المطلقة ، وتلك الطريقة قائمة على الدستور المستمد من الإرادة العامة التي تجعل جمعاً من الناس شعباً [2] . ومن هنا فإن أفضل دستور يفضله كانط هو الدستور الجمهوري لأنه قائم على الحرية و المساواة الذي تقوم بتعديله الهيئة العليا .

(1) فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الطبعة الأولى، الإسكندرية – مصر ، 2005م ، ص ص 382 – 383.
(2) إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم ، المصدر السابق ، ص ص 45 – 46.

3 – 4 : النظام السياسي بين القانون و الأخلاق :

يقوم النظام السياسي للدولة على جانبين أساسيين هما القانون و الأخلاق ، لهذا نجد أن القانون يصدر عن إرادة الشعب أو يكون مفروض عليه ، أما الأخلاق فهي أيضا تكون صادرة عن إرادة الأفراد في تعاملهم مع بعضهم البعض في الدولة . ولهذا فإن من الواجب احترام القانون فهو يضمن له الحماية لممتلكاته حيث تمنح له الحرية في دولته ، كما أن الأخلاق أيضا حينما يتحلى بها الفرد تجلب له السعادة .

من خلال هذا ميز كانط بين الواجبات القانونية التي تنطبق عن الأفعال الخارجية حيث تعين هذه الواجبات أوامر العدالة التي تكمن في ثلاث أوامر وهي أولا : احترام حقوق المواطنين ، ثانيا : عدم إلحاق الضرر والأذى بأي شخص ، ثالثا : الدخول في مجتمع كي تصان فيه الملكية الخاصة للشخص ، أما الواجبات الأخلاقية ففي نظره تتلقى الأوامر من الفضيلة التي تفرضها ، وبالتالي تكون واسعة وناقصة لأنها لا تترك فرصة لاختيار ، وفي الأخير نجد أن الواجبات القانونية تتقدم على الواجبات الأخلاقية .

مما سبق يمكننا القول أن موقف كانط الذي يعبر عنه في هذه العبارة تثير تساؤلين أولهما عملي وهو " لماذا لا تقبل الدولة أخلاق الناس بوصفها هدفها ؟ " والثاني نظري وهو " ألا يتعارض التبادل المقرر بين القانون و الأخلاق مع ما هو كانطي بصفة محددة في تصور كل منهما " [1] ، ففي نظره أن الأخلاق قداسة القانون ، لأن هذا واجب احترامه وليس شرط ضروري ، فمن خلال هذا يرى أنه لابد أن نفصل القانون عن الأخلاق بصورة جذرية ، لأن القانون قد يضمن الحق في الحرية أي الحق في الكذب ، وهذا لا ينطبق مع

(1) ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية ، المرجع السابق ، ص ص 182 – 213 .

الأخلاق بينما الأخلاق لا تسمح بالكذب تحت أي ظرف من الظروف ، لأن الكذب من الصفات المنبوذة و القبيحة لكن معظم السياسيين يتعاملون بهذه الصفة على شعبهم من أجل التغاضي عن حقوقهم وهذا الأمر غير أخلاقي ، على أساس أن الدولة تترك المواطن حراً ولا تتدخل في أفعاله أخلاقية ولهذا يقول كانط :" ويلٌ للمشرع الذي يريد أن يحقق بواسطة الإكراه دستوراً موجها نحو الغايات الأخلاقية "[1] ، فحينما يعارض القانون المدني غير مخالف للأخلاق بقانون آخر ، يُحكم عليه أنه قانون منحول، لأن الأخلاق غير مرئية وتتعلق بتشريع باطني ، فهي فكرة رائعة لكن في حقيقة الأمر عندما تقع بين أيدي البشر ، تصبح "مؤسسة " وبالتالي تفقد أصالتها وتتحول إلى سياسة خرافة [2] .

(1) المرجع نفسه ، ص 183.
(2) إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل ، ترجمة فتحي المسكيني ، جداول للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، فبراير 2012 م ، ص 20.

الفصل الثالث :

الدولة و العمل السياسي

تـمـهيد :

يمـكن أن نعتبر بـداية الكتـابات المعـاصرة التي اشتغـلت على التأسيس لمفهوم الدولـة ، إذ لم يكن استقرار مفهوم الدولة المدنية على مواصفات كبرى لمستوى تطور الفكر السياسي الغربي ، إذ تَطلب الأمر مخاضاً طويلا من البحث المنشود و المبتغى بما يرتقي إلى مستوى تمدين الحياة المجتمعية العامة . لقد كان لعصـور هيمنة الكنيسة بأفكارها التسلطية التي وظفت فيها الدين أثـر كبير في التأسيس لثورة فـكرية ، نشـدت تحرر الإنسان وتسيب الأفكار و القَطع مع كل فكر تسلطي ، وهي ثـورة فكرية نتيجة تراكم مراحل من التأسيس الفكري ، إنها رحلة منشودها كهوف منطلقة يقتن أصحابها نورًا يخرجهم إلى شمس الحرية كما سنرى من خلال هذه القراءة مراحل الدولة أو نظرية الدولة في الفكر السياسي الغربي .

الـمـبحـث الأول : الـدولــة و الـفعل الـسيـاسي الـداخـلــي .

1 – 1 : الـعلاقـة بـيـن الـسلطـات :

لتفادي سوء استخدام القوة يجب تقسيم السلطة إلى هيئات مختلفة تخضع لمراقبة بعضها البعض ، إذ أن هذا التعبير نجده عند " **لـوك** " و " **مـونتيسكيو** " [1] ، بحيث نجـد أن كـانط قد تأثر بهذا الأخير و أقر بنظريته في الفصل بين السلطات أي أنها ليست متساوية ، إذ أن السلطة التشريعية هي ذات السيادة و يلاحظ " **فلانوس** " أن هذا خطأ مزدوج لأن لـوك بحث في الحكومة المدنية ، و كذلك نجد " **هوكـر** " قد أكد أيضا سيـادة السلـطة التشريعية ، ويرى أيضا " **أونكر** " أن كـانط من أنصار الفصل ، أي الفصل بين السلطات ولكي يتضح لنا الأمر ينبغي النظر أولا في نظرية الفصل عند **مونتيسكيو** الذي تأثر به كانط إذ نجده قد بدأ من فكرة أن كـل مـن له سـلطة يُغرى بإساءة استعمالها ، ولذلك يجب تقسيم السلطة بين هيئات مختلفة ، و بحسب وظائفها ، ومبدأ هذا التقسيم ينبثق طبيعيـا عن فحص وظائف الدولـة ، التي تكمن في ثلاث وظـائف وهي : سـن الـقوانين ، تطبـيق القوانين ، الفصل في المنازعات ، بمعنى وظيفة التشريع ، ووظيفة التنفيذ ، ووظيفة القضاء ويرى مونتيسكيو أنه يكفي إسناد كل وظيفة من هذه الوظائف إلى هيئة متميزة بغية حماية حقوق المواطنين . فلما كانت كل هيئة ستبقى في نطاق وظيفتها ، فإن أي سلطة ستوقف السلطة الأخرى عند حدها بحيث يقول مونتيسكيو : "... هذه السلطات ينبغي عليها إما أن تكون في سكون أو عدم حركة ، لكنها لما كانت مضطرة إلى السير على وفاق فيما بينها ، فالغرض من الفصل بين السلطات هو كفالة الحرية السياسية للفرد في الدولة ، وذلك بالحد من طغيان سلطة وبالتوازن بين السلطات " [2] .

---

(1) **بيتركونزمان ، فرانز ، بيتربوركارد ، فرانزفيدمان ، أطلس الفلسفة** ، المرجع السابق ، ص 103 .
(2) **عبد الرحمان بدوي ، فلسفة القانون و السياسة** ، ايمانويل كانط ، وكالة المطبوعات و النشر ،د(ط)، الكويت1979،ص91.

لكن مبدأ الفصل بين السلطات إنما دخل النظام الدستوري الأمريكي لا على أساس تمييز السلطات بحسب خصائصها الذاتية ، بل على أساس تقسيم واقعي بسيط لوكالات الحكومة الوطنية ، ولكنه أصبح نظرية دستورية الذي أعلنته الثورة الفرنسية سنة 1789 م كل مجتمع لا يُؤمن فيه الحقوق ، و لا يحدد فيه الفصل بين السلطات هو مجتمع بلا دستور .[1]

لكن مونتيسكيو وضع مبدأ الفصل بين السلطات لأسباب من الملائمة و المناسبة السياسية ، فجاء رجال الثورة الفرنسية وجعلوا منه مفهوما ميتافيزيقيا ، ذلك أنهم رأوا أن **" السلـطات "** هي أجزاء من السيـادة و لكن عند ما وجد الشعب أو الأمة من يمثلها فوضت الأمر إلى البعض منهم سلطة تشريعية وإلى البعض الثاني سلطة تنفيذية و إلى قضاء سلطة قضائية ، ولقد ترتب على هذا الفارق في التفسير لمبدأ الفصل في السلطات نتائج عملية خطيرة ، فإن الفصل بين هذه السلطات على أنه عملية توزيع لمهام الدولة ، فإنه قابل للتكليف مع حلول مرنة تسمح لمختلف الهيئات بالتعاون مع بعضها البعض ، أما على العكس من هذا أي على أنه نتيجة لتفويض السلطة ، فإنه يؤدي إلى نظام محكومي متصلب ، ذلك أن كل هيئة مادامت قد تمتعت وحدها بتفويض السلطة الضرورية لوظيفتها ، فإنها لا محالة ستمارس هذه السلطة شمولها وحدها ، دون تقبل أي مساعدة من طرف الهيئات الأخرى ، وفي مقابل ذلك تمنع هي أيضا من مساعدتهم بصفة أنها تملك الصفة الضرورية التي أعطتها أو وصلتها للسلطة .[2]

وواضح من هذا العرض لمبدأ الفصل بين السلطات عند مونتيسكيو أنه يختلف في روحه و دوافعه عن كانط و آراءه في السلطات و علاقاتها مع بعضها البعض ، إذ أن كانط يبدأ فيؤكد وحدة الإرادة العامة و هو أمر لم يؤكده الذين سبقوه من الفلاسفة رغم تأثره بهم ، كما أنه يقرر أو يقر بأن هذه الإرادة العامة تتألف من ثلاث أشخاص ، وهذا ما لا يتفق به لا مع نظرية الوظيفة عند مونتيسكيو ، ولا مع نظرية التفويض التي أقر بها دستور فرنسا . ويرى كانط أن وحدة السلطات الثلاث ليست ناشئة عن اعتبارات سياسية ولا عن طبيعة الأشياء نفسها ، مما يوجب تعاونها لكي تسير و تتحرك ، فمثل هذه النظرية التجريبية لا تتفق مع النظرة القبلية التي تطيح فلسفة كانط في كل أجزائها و إنما هذه الوحدة هي مثل القضايا

الثلاث التي يتألف منها كل قياس منطقي ، أي وحدة قبلية منطقية عضوية ناشئة عن المفهوم العقلي القبلي للدولة [1] .

ومن هنا فإن نظرية كانط تستبق مقدما التصلب الذي أخذ على مبدأ فصل السلطات على أساس التفويض ، كما ذهبت إلى ذلك الجمعية التأسيسية الفرنسية ، ويؤكد هذا المعنى في **" تأملاته "** التي نشرت بعد وفاته فيقول : " ... أن السلطة العليا للدولة تمثل شخصية مثلثة فبوصفها مشرعة فإنها ذات سيادة ، ولا يوجد شخص فوقها وكل تابع لها ، وبوصفها حاكمة تستند إلى قوانين وعليها توزيع السكان ، فإنها خاضعة للقوانين ويجب أن يكون من الممكن إرغامها ، وبالتالي لا يمكن أن تكون شخصا واحدا أخيرا هي و السلطان ، وبوصفها قاضية فإنها تحت القوانين و الحكومة ويجب عليها أن تؤمن أن يكون في وسع الجميع أن يشاركوا في السعادة وفقا لتوزيع السعادة بحسب قانون السلطان ، وإرادة الحاكم ، لكن يجب توجيه القاضي فقط بالقدر الذي يسمح به القانون ، فهو إذن شخص ولا يمكن أن يخلط بينه وبين الحاكم ، لأن من واجبه أن يحدد من خيريته، وهذه الأشخاص الثلاثة يمكن أن توحد مجتمعه فقط في حضن الألوهية لأنها تشمل على كل هذه الكماليات معا "[2] . ويؤكد أيضا كانط أن من له الحق في التشريع هو شخص فوق الجميع ولا يخضع لأحد وفي هذا توكيد جازم وقاطع لسيادته .

و الواقع أن كانط في تمييزه بين السلطات الثلاثة السياسية و التي تتجلى في ثلاثة أشخاص ، السلطة العليا أو " السيادة " في الشخص المشرع و السلطة التنفيذية في شخص حاكم والسلطة القضائية " والتي تكفل لكل شخص حقه " في شخص القاضي و معيار مطابقة الحكومة للعقد الأصلي بتمثيله ، وبالتالي لشرعيته هو فصل السلطات بداخلها ، وعندما يميز .كانط أنظمة الحكم فإنه يستبدل المعيار التقليدي لحاكم واحد ، أو قلة من الحكام أو كثرة منهم مفضلا النظر إلى الطريقة المغروسة في الإرادة العامة التي تؤثر في الانتقال البدائي للدهماء إلى الشعب التي تطبق بها الدولة سلطتها المطلقة ، إنه يظهر بالتمييز بين الدول

---

(1) **عبد الرحمان بدوي** ، **فلسفة القانون و السياسة** ، المرجع السابق ، ص 93 .

(2) المرجع نفسه ، ص 94 .

الجمهورية و الدول الإستبدادية ، إن الإستبداد هو بدقة دمج السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية في الديمقراطية المحكمة ، ومن جهة أخرى كلما كان عدد الحكام صغيرًا وعدد تمثيل الشعب كبيرًا ، فإن نظـام الحكـم الأكثر كمالاً يستطيع أن يقترب مـن النظـام الجمهوري الذي تمثل فيه الحكومة بالفعل الشعب ، بينما يكون الشعب نفسه هو صاحب السيادة وصانع القانون [1] .

كما نجد أيضا أن كانط يعترف بصعوبة إيجاد سلطة عليا تُوفق بين مبدأ التنافس و الإجتماعية ، وبين ضرورة الخضوع للقوانين و تنفيذ العدالة اللازمة للميول الإجتماعي بل يكاد يعتبره مستحيلا ، ولكن إذا كان هذا التوافق مستحيلا على حد قول كـانط فكيف يمكن الوصول إلى الحق الذي رأى فـيه أنه لا يمكن الوصول إلـيه إلا عن طريق روح الجماعة [2] .

1 – 2 : حـقـوق الـمحـكـومـيـن وواجبـاتـهـم :

إن عامة الناس يتبعون في حياتهم ساداتهم و حكامهم ، إتباع تقليد و إعجاب أو إتباع إجبار و إكراه ، وفي جميعها إتباع لأنهم هم الذين يقومون برعاية شؤونهم و إدارة مصالحهم ولكن بإستقراء الواقع الموجود في وقتنا الحاضر نلاحظ أن الأمة منفصلة انفصالا تامًا عن الدولة أي عن حكامها ، و أن العلاقة بين الناس و الحكام علاقة فئتين متباينتين لا علاقة بين رعية ودولة أو حكام هذا من الجانب الواقعي ، لكن نظرة الفلاسفة والمفكرين تتغير وتتعدد وذلك حسب آرائهم و أفكارهم و نظرتهم للعلاقة الموجودة بين الحاكم و المحكوم، فمن بينهم نجد الفيلسوف الألماني كانط الذي اعتبر أن الدولة هي جملة أشخاص متميزين ، وهـو بذلك يعنـي أنهم أحـرار وأن الـدولة ذات طبـيعة تعـاقدية تقيم عـلاقة بين الحـاكـم و المحكوم و ذلك على أساس نسق من الحقوق و الواجبات ، فكان أن للمواطن حقـوق لابد

---

(1) **ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر)** ، ترجمة محمود سيد أحمد ، الجزء الثاني ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م ، ص 198 .

(2) **فضل الله محمد إسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث** ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، د (ط) ، الإسكندرية ، 2008 م ، ص 147 .

أن يكون عليه واجبات أيضًا ، وكذلك الأمر بالنسبة للحكام هو أيضا له مجموعة من الحقوق و الواجبات ، يتم الإتفاق عليها في ثنايا العقد الإجتماعي ، وهذه النظريات التعاقدية خصوصا عند لوك و روسو و كانط تختلف عن النظريات السياسية التي تمنح الحكام الديكتاتورية [1] .

ولكن الدولة التي تقوم بإغراء مشاعر و ضمير لدى المحكومين لئن كانت لا تخجل من الإضرار بالحرية المقدسة للبشر، فهي لا يمكن لأن تخلق مواطنين صالحين إلا بصعوبة ، وليس أكثر مفسدة لحكم ما مَثل مواطنه منقوصة تنتهي غالبًا بالتحول إلى تملق عمومي لسلطة لا يؤمن بشرعيتها أحد ، وهكذا بدلا من إعطاء الأفيون إلى الضمير على الدولة أن تمتنع عن التدخل في حرية الضمير ، وتركها مُلكاً خاصا للمواطن الحر لا ينتج أفيون العقائد المستبدة إلا كفارًا جددًا [2].

فما هو معروف أن كل دولة تتأسس على قوانين تسطر من طرف الحاكم الذي يرأسها أو يكون رئيسًا على شعبها ، ومن واجبهم احترام هذه القوانين وذلك من أجل ضمان حقوقهم ، ولكن يوجد توتر بين الإلزام و الحياد وهذا أمر طبيعي لكن للقضاء على هذا التوتر لابد من أن يكون هناك احترام بين الناس ، فعلى كل إنسان أن يحترم حقوق الإنسان الآخرين وفي نفسه في آن معًا . فإحترام حق البشرية بداخل المرء عن طريق الرفض بالسماح للآخرين أن يعاملوا المرء بوصفه مجرد وسيلة ، وعن طريق المطالبة بأن يعامل بوصفه غاية فأي معيار يقبله الشعب بأكمله و بصورة صحيحة أو بصورة تتسق مع الإرادة العامة عن طريق الحاكم ، إذا لم يكن هناك شيء متناقض فيه وهو بذلك يؤكد تعريف الحق بأنه يرجع إلى الحاكم ، و بصورة واضحة متميزة وليس إلى الشعب لأنه يجب على الشعب أن يطيع في ظل كل الظروف ، ويكفل إسقاط الشعب من الدفاع عن حقوقه التي لا يجوز التفريط فيها في الغالب [3] .

---

(1) **فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور)** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى الإسكندرية ، مصر ، 2008 م ، ص 381 .

(2) **إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل** ، ترجمة فتحي المسكيني ، جداول للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، 2012 م ، ص 32 .

(3) **ليوشتراوس، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر)** ، المرجع السابق ، ص182 .

أمـا فيما يخـص الواجبـات القـانـونية فـهي محـددة و كـاملة ، أو فيـما يخـص تلـك الواجبات التي تفرضـها الفضيلـة فإنها واسعة و ناقصة ، طالما أن أوامرها لابد أن تترك مجـالا لإختيار الناس الحـر ، و تتقدم الواجـبات القانونية على الواجبات الأخلاقية . فقـبل أن تنظر إلى سعادة الأشخاص الآخرين ، فإن عليك أن تكون قلقًا على حقوقهم ، فحب الإنسانية مشروط و احترام حـقوقها هـو واجـب مقدس و مطلق ، إذ نجد أن كـانط ينظر إلى المشكلة السياسية على أنها تعجز عن حل كامل ، فالإنسان حيوان يحتاج إلى سيد غير أن السيد هو نفسه إنسان ، لذلك يجب على الشعب أداء كامل واجباته ، كما لا يجب التـفريط في حقـه وعلى السيد أي الحاكم أو رئيس الدولة أن يحترم حقـوق المواطنين و يؤدي واجـبه كما تنصــه القـوانيـن [1] .

1 - 3 : الـمـوقف مـن الـدور الـديـنـي لـلـكـنيسة :

نشأ كانط من الناحية النظرية الدينية على تعاليم مذهب التقوى البروتستانتي وكانت أمه قوية العاطفة الدينية ، فأثرت في شخصيته تأثيرا قويا وواضحا ، وما لبث أن ألحقته بمدرسة يديرها أحد أتباع مذهب التقوى . وكان أتباع هذا المذهب يرون أن التقدم في الدين إنما يتم عن طريق العمل لا عن طريق النظر وعن طريق الإرادة لا العقل و أن منبع الدين هـو الوجـدان المشتعل لا الفـعل المستنير، وعلـى الجملة فـإن هذا المـذهب الديني كـان يرفع من قدر الحياة الباطنية للنفس ، و يضعون فوق المعرفة التقوى و طهارة النية [2] ، كما كانت فلسفة كـانط تقع على عتبة الفكر الحديث فقـد اتسمت بالشـك وفقدان الإيمان ، ووصفـت أعماله بأنها الطريق التي تزعم بمعـرفة الحقيقة وأيـن مكانها ، لقد أسـس **" فيلب يـاكـوب سنبر "** مذهب التقوية في ألمانيا و كان أنصـار هذا المذهب ينظرون إلى الإيمان المسيحي لا على أنه مجموعة من القضايا العقائدية ، وإنما على أنه علاقة حية مع الله و اعتبرت مؤسسة الكنيسة اللوثرية عندهم على أنهم أقل أهمية من الكنيسة المستورة التي يشكل أعضائها كل

---

(1) **ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية** ، المرجع السابق ، ص 182 .
(2) **دليلة جبار ، طبيعة الحرية عند كانط من خلال فلسفته النقدية** ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة ، إشراف الأستاذ عبد الرحمان بوقار ، السنة الجامعية 2003 / 2004 م ، ص40 .

البشرية أو البشرية جمعاء ، وذلك على غرار كانط فهو كان يغتر بذكرى التقوية المنزلية لوالديه ، ويؤكد احترامه لجديه وهدوء التقوى التقليدية الذي عرفه في المعهد الذي درس به [1] .

ولكن بعد تأثير الفلسفة العقلية فيه فقد أصبح فيها بُعد معارض للإحتفالات و الطقوس الدينية من حيث المبدأ ، وفي رسالة منه يقول : " أنه لا الشهادة بالإيمان ، ولا التوسل بالأسماء المقدسة ، ولا أي مراعاة للطقوس الدينية يمكن أن تساعد في الخلاص ..."[2].

إن الإيمان الكنيسي النظامي هو كل ما يفهمونه تحت هذه اللفظة ، كذلك فإن كل النزاعات الدينية المزعومة التي زعزعت العالم لم تكن شيئا آخر غير شغب و عراك حول إيمان الكنائس ، و المظلوم المغلوب على أمره لا يشكو على الحقيقة من أنه قد منع من التمسك بدينه ، فذلك ملا تقدر عليه أية قوة خارجية بل إنه لم يسمح له أن يتبع إيمان كنيسته على نحو عمومي ، فالكنيسة حين تقدم نفسها على أنها الكونية الوحيدة ، وذلك على الرغم من أنها مؤسسة على الإيمان الخاص بالوحي ، فإن من لا يعترف بإيمانها الكنيسي أبدا يسمى كافرًا وتنزل عليه اللعنة و الكراهية . أما الذي لا يبتعد عنها إلا قليلا فهو عندها ضال و ينبغي تحاشيه على الأقل ، وأخيرًا فإن من يعترف بهذه الكنيسة إلا أنه مع ذلك يبتعد عنها فهو جوهري في إيمانها ، فإنه يسمى خاصة عندما ينير ضلالاً بهرطقيا .

إن العقيدة الصحيحة الوحيدة المزعومة للعلماء أو رؤساء الكنيسة في مسألة من مسائل الإيمان الكنيسي ، إنما تسمى عقيدة استبدادية وسلفية تحررية أو متسامحة ، وحين تدعي كنيسة ما أنها ملزمة بشكل كوني فإنه يجب أن تسمى كاثوليكية [3] .

---

(1) **كرستوفر وانت ، أندري كليموفسكي ، أقدم لك ...كانط** ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، المجلس الأعلى للثقافة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2002 م ، ص ص 7 – 11 .
(2) المرجع نفسه ، ص 16 .
(3) **إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل** ، المصدر السابق ، ص ص 183 – 184 .

ولقد كانت آراء و تصورات و نظرته في العقيدة الدينية أو عن الدين وذلك في العقد لآخـر من حيـاته الأكـاديمية الناشـطة ، تعكس الآراء التي طـورها في كتبه النـقدية الثـلاث فالعبادة المسيحية سواء أكان المنافق قد قام بزيارة الخلاص إلى الكنيسة أو الحج **لورينو*** ، أو إلى فلسطين وسواء أكان يوجه صلواته إلى السلـطات السمـاوية عن طريق شفتيه ، أو مثلما يفعل أهـل البيت يقـوم بذلك عن طـريق عجـلة الصلاة أو بأية وسيلة أخرى يقوم بها لخـدمة الـرب [1] .

1 – 4 : الـرد و الـرد الـمـضاد :

كان من المفروض على كل من **" لـوك "** و **" روسـو "** أن يجد العديد من المشكلات في حجج كـانط ، بالنسبة إلى لـوك فقد رأينا أنه ربط وجود الحقوق بمفهومه ، وقال أن الأفـراد الذين يعملون و يضيفون قيمة للعـالم خلال عملهم لهم الحـق في التمـتع بحـقوقهم وفوائدهم ، وذلك جزاء الجهود التي بذلوها و لكن لـوك يرى أيضا أن الله وهبـنا كل شيء يمنح لنا المتعة ، وفيما يخص العلاقة بين الحقوق و الملكية الخاصة فعلى الأفراد أن يتقبلوا وجود بعض القيود على سلوكهم متضمنا ذلك على سبيل المثـال أنه من المقبول أن يكون هناك تراكم للثروة في حـالة ما إذا كان نشاط المرء في هـذا الخصـوص ينـفع المجتمـع ككل ، أم فيما يخص كانط فإنه كان سيشك في مقدرة هذه المقاربة لأنها تقيم هذا النشاط على إلتزام بتأمين السعادة المادية ، فإذا رجعنا إلى مقاربة كانط في تحديد الأسس الأخلاقية للحياة لابد و أن تكون أسس المفاهيم الدالة من قبل الحقوق متمثلة في أسباب أخلاقية ، في حين أنه عندما تقوم الحقوق على أساس ما ترتبط به من لذة مادية ، فإنها ستستخدم لتدعيم كل ما يرد مـن أنواع السـلوك بما في ذلك مـا يهـدد المبـدأ الأخلاقي ، ولكـن بالرجوع إلـى العصـر الحالـي .[2]

---

* **لورينو :** هي مدينة في شرق إيطاليا تقع بالقرب من الشاطئ الأدرياتي ، وهي موضع البيت المقدس الذي يقال عنه أنه بيت مريم العذراء ، وان الملائكة أحضرته من الناصرة إلى هذه المدينة ، ولهذا أصبحت مدينة مزارة يؤمها المسيحيون .

(1) **إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل** ، المصدر السابق ، ص ص 183 – 184 .

(2) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، د (ط) ، القاهرة ، 2000 م ، ص 259 .

وإلى الثقافة المنتشرة فإننا نجد أن هناك إرتباط بين مذهب الحقوق والحريات السياسية مع أعمال الواجب للقانون و الحرية الفردية ، بحجة أنه من الأخلاق التي نتمتع بها فإنه علينا أن نمنح الحقوق إذا كان لها أن تمنح للمواطنين الإستقلالية الكافة في التفكير ، و لكننا اليوم نسمع أناس يطالبون بحقهم في إمتلاك سلاح حتى إن كانت هذه الأسلحة ليس لها استخدام آخر سوى قتل الناس ، وفي هذا السياق فإننا نرى حرية الجميع في ضياع لا حدود له ، لكن لـوك بماذا سيرد ؟ فهو من حقه أيضا أن يرد ففي نهاية الأمر تكون الحكومات قائمة على موافقة الأغلبية من الشعب أو المواطنين و هي على كل حال لديها شيء في الحكمة السياسية لأن حسب رأيه فإنها تكون مقيدة بالحاجة إلى حماية حقوق جميع المواطنين وذلك بما يمليه عليهم العقل و التجربة . ويمكن لكانط أن يشك في لوك متسائلا عما إذا كانت في مسعاها لتحقيق الإشباع المادي الذي ستمارس الإستخدام العام للعقل ، ولكن من شأن لوك أن يسأل كيف يمكن للإستخدام العام للعقل أن يتواصل و يستمر إذا كان الناس في حياتهم العادية مدفوعين بوازع المصلحة الذاتية ؟ [1] فإجابة كانط كانت هو أن الإستخدام العام للعقل هو نتاج ملازم للمجتمع المدني والتنوير ، فهو يجعل الناس أو الأفراد أكثر استعداد و تهيؤ لجعل هذا التفكير أحد أركان وجهات نظرهم حتى إذا ظلوا على صعيد حياتهم الخاصة كما هم دائما مكرسين أنفسهم للمصلحة الذاتية ، وردًا على نقد لوك كان من شأن كانط أن يدافع بأنه في عصر التنوير أو العصر المستنير لن يكون غريب أن يحتاط أو يتجنب الأفراد الإعتماد على تلك الأحكام الإعتباطية المختلفة في مناقشتهم لقضايا عامة .[2]

أما فيما يخص روسو فشأنه شأن لوك في انتقاده لكانط وذلك لعدم اتساقه مع نفسه ، فقد بدأ رحلته على أمل تحقيق الإرادة الأخلاقية العامة وهذا ما فعله روسو ، ولكن في حقيقة الأمر فإن كانط كان ما يفعله في إثبات أن الأفراد يجب أن يعيشوا وفق قانون يتقبله العقل و الذين يتميزون بميزته ، وهذا ما أقربه أنصار روسو و هو أن بفعل الإرادة الأخلاقية العامة

---

(1) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني** ، المرجع السابق ، ص 260 .

(2) المرجع نفسه ، ص ص 260 – 261 .

فهي تلائم جميع العاقلين ، ولكن بسبب عدم قدرة الناس على إلزام بها فقد وضع كانط نظاما يتيح للناس العيش وفق دوافع غير أخلاقية ، لكن روسو رأى هذا المنهج مدمر لإرادة العامة وهذا بدافع أن يتعلم الأفراد ترك الأمور الذاتية جانبا ، ويهتمون بمصالح المجتمع بإعتباره الهدف الأساسي لحياتهم ، ولهذا الغرض كان من أهداف العقد الإجتماعي لروسو هو تخلي الناس أو الأفراد عن البحث في المصالح الذاتية إلى الإهتمام بالمصلحة العامة ، وكان لروسو أن يشكك في هذه الفرضية قائلا : " لنفترض أن كانط قد تبنى هذه الرؤية فمن الجائر إذا أن تتهم كانط بالسذاجة المفرطة ، فعدما تكون هناك خلافات واسعة حول قضايا رئيسية " [1]

وقد كانت حجة روسو في هذا الصدد هو أن هناك احتمال بأن تحل العداوة في المجتمع أي بين الأفراد ، وبذلك يغيب الإلتزام المشترك بتدعيم المصلحة العامة ، وكان أمل روسو تفادي هذا الشيء عندما أقر بإخلال وضع يمكن فيه أن تقل الخلافات الموجودة في الآراء و أيضا في المواقف و الآراء و القيم .

لكن كانط كان له بتأكيد أن يرغم في رده على ما قال و أقر به روسو ، وكان رده هو أن هذه الصورة للحياة تحسن من وصف الناس في المجتمع الحديث ، وذلك بإعتبار أن هناك احتمال كبير في تزايد وجهات النظر المختلفة حول الكثير من القضايا ، ومن ثم فعندما نفرض نظام على هذه التعددية من أجل إزالة الكثير من وجهات النظر و الإختلاف المتنافسة فنحن بذلك نقضي على الحرية في المجتمع المدني .[2]

---

(1) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني** ، المرجع السابق ، ص 262 .

(2) المرجع نفسه ، ص 262 .

المبحث الثاني : الدولة و الفعل السياسي الخارجي .

2 – 1 : مفهوم السلام الخارجي :

تزداد حاجة البشر كلما إزداد شعورهم بأنهم مهددون في وجودهم وفي كينونتهم ، وأن حياتهم في خطر دائم وذلك بفعل تأصل العدوان فيهم و أسبقية الحرب عندهم على السلم فالحرب طبيعة في الإنسان ، أما السلم والحق والعدل والحرية فهي قيم عالية لا يمكنها أن تتحقق إلا في ظل دولة يحكمها القانون ، ولكن ليس أي قانون لأنه القانون الذي ينبني على العقل ، فالقانون الذي سيأتي بعد ثورة الظلم والقهر و الإستبداد .

وعلى هذا الأساس يجب على جميع الدول أن تأخذ بعين الإعتبار عهد النص التالي : " على أنه يجب ألا تكون هناك حرب بيننا وبدلا من الحرب نريد إرساء دعائم سلطة تشريعية تنفيذية قضائية سامية من شأنها أن تتوسط في خلافاتنا بشكل سلمي "[1] ، لكن السؤال الأهم هو لماذا ستنضم الدولة إلى هذه الفيدرالية ؟ لهذا يعتقد كانط أن تحويل المجتمعات إلى جمهوريات ، وبالتالي يكون هناك مصلحة لتفادي الحرب لأن هذه المصلحة من شأنها أن تساعد في نصح و إرشاد الدول على الدخول في حلف مع الدول الأخرى التي ترغب في تفادي الحرب في هذا الصدد يقول كانط : " لأنه إذا كان من المقدر لشعب قوي ومستنير أن يتحول إلى نظام جمهوري ينزع بطبيعته نحو سلام دائم به وضامنين للحرية تحت فكرة القانون الدولي ، وبمزيد من الأعضاء المنضمين يمكن لهذا الإتحاد الفيدرالي أن يتسع تدريجيا " [2] . حيث أن الفيدرالية أو بأحرى جامعة السلام سيكون من شأنها إنهاء تلك النزاعات أو الحروب بين جميع دول الأعضاء ، لأن دول الأعضاء هذه تريد أن تحقق

---

(1) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني** ، ا، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، د (ط) ، القاهرة ، 2000 م ، ص 255 .

(2) المرجع نفسه ، ص 255 .

الهدف المنشود دون أي وجود يهدد سيادتها ، بالإضافة إلى هذا نجد أن هذه الجامعة لا ميل لها لفرض أية سيطرة على سلطة أي دولة ، وإنما تطمح لصيانة وتأمين حرية الدولة نفسها ، كما نجد أن المواطنين في هذه الدولة يكونون قادرين على التنقل بكل حرية إلـى دول أخرى ، فعلى كل دولـة أن توفـر لزائريها من الأجانب غير المواطنين الأصليين كامل الإحـترام و الكـرامة . فالضيافـة عند كـانط سيكـون من شأنـها بـلا شك أن تزرع تلك الروح الأخوية بين الناس وبالتالي تزول الحرب ، ويعم السلام بين الدول وهذا هو السلام الخارجي الذي يطمح إليه كانط [1] .

2 – 2 : علاقة السلم بالأخلاق :

لقد استطاع الفيلسوف باسم **" العقل العملي "** أي باسم القانون الأخلاقي إن يؤكد إمكان السلام الدائم بين الشعوب ، وأن يستخلص الطابع الشخصي للوحدات القومية ، ومضى الفيلسوف في مشروعه بقيام هيئة تستطيع أن تكفل السلام بين الشعوب وتضمن الحريات القومية واحترام الشخصية الإنسانية ، ذلك هو الإحترام الذي يقوم عليه السلام الإجتماعي بين الأفراد ويمكن أن يكون أساساً للسلام العالمي بين الشخصيات الأخلاقية [2] .

لكن ما تؤديه كل دولة لفكرة الحق من ضروب التكريم و التشريف لا يخلو من دليل على أن في الإنسان استعداداً أخلاقيا ، لا يزال قويا على الرغـم مما يعتريه من فتور في هذا الزمان يحفزه إلى التغلب يوما ما على مبدأ الشر الكامن في نفسه ولا يستطيع انكاره سبيلا ، ولو لم يكن الأمر كذلك ما استطاعت الدول التي تبتغي الحرب أن تتفوه بكلمة الحق [3] .

وبهذا يتضح أن قدرة التنظيم هذا على تحقيق الإنقياد أو السلام أمر مشكوك فيه ويضم غموض كانط ، ويشده فـي هذه المسألة اهتمامين أكثر أهمية وهما ربما لا يكون السـلام

---

(1) **ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية والمجتمع المدني** ، المرجع السابق ،ص 255 .

(2) **عثمان أمين ، رواد المثالية في الفلسفة الغربية** ، دار المعارف الإسكندرية ، د (ط) ،1967 م ، ص 78 .

(3) **إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم** ، ترجمة عثمان أمين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1952 م ، ص 54 .

العالمي سوى سلام معرض للخطر ، أو مؤقت بدلا من أن يكون سلاما محددا ، وربما يكون في حقيقة الأمر مثالا يمكن بلوغه بدلا من أن يكون ضرورة أخلاقية ، أو يمكن التنبؤ بها وليس في وسع الدول إذا أرادت أن تدافع عن حقها ، عليها الاعتماد على التقاضي كما يفعل الناس في المحاكم ، وبالتالي يكون سبيلها الحرب إلا أن الحرب والنجاح فيها أو النصر ، لا يحسم بحال من الأحوال مسألة الحق فإذا صح أن معاهدة السلام تضع حداً للحرب الراهنة ، فهي بذلك لا تضع حداً لحالة الحرب وهو أمر غير أخلاقي ، ومن جهة أخرى يختلف القانون الدولي المنظم للعلاقات بين الأفراد أو الناس الذين يعيشون غير مقيدين بقوانين بحيث توجب عليهم الخروج من ذلك الوضع ، لأن الدول تملك من قبل دستورا تشريعيا يمنع عليها أي تدخل خارجي من الدول الأخرى التي تحاول المساس بوحدتها و أمنها و سلامتها ، وذلك تبعا لآرائها عن الحق لدستور شرعي ، لكن العقل في علياء شرعه والذي هو المصدر الأعلى لكل تشريع أخلاقي يستنكر إطلاقا أن تتخذ الحرب سبيلا إلى الحق ، وهذا ما يجعل من حالة السلام واجبا مباشرا [1] .

فمن أجل أن يتحقق السلام لابد أن يتحقق الواجب الأخلاقي وعلى هذا الأساس يؤكد كانط أن إقامة السلام يعتبر مشكلة أخلاقية ، لأن تحقيق السلام العالمي لم يعد خيرا ماديا وحسب ، وإنما أصبح شرط ضروري صادر عن تقديس الواجب الأخلاقي ، بما أن السلام واجب أخلاقي بالتالي يكون هو مبدأ السياسي أخلاقي [2] .

---

(1) **إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم** ، المصدر السابق ، ص ص 55 – 56 .

(2) **فريال حسن خليفة ، الدين و السلام عند كانط** ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001 م ، ص 146 .

3 – 2 : مـبـادئ الســلام الـدائـم :

إن خيار الذي يواجه سكان الأرض أجمع هو خيار الوصول إلى السلام بعد تجارب لا يمكن تخيلها من الرُعب و الهَلع نتيجة تشبث البشرية العنيد بأنماط من السلوك تقادم عليها الزمن ، أو الوصول إليه الآن بفعل الإرادة المنبثقة عن التشاور و الحوار . فعند هذا المنعطف الخطير في مصير البشر ، وقد صارت المعضلات المستعصية التي تواجه الأمم المختلفة همـا واحـدًا مشتركا يواجه العـالم بأسره ، فعند هذا المنعطف يصبـح الإخفاق فـي القضاء على موجة الصراع و الاضطراب مخالفا لكل ما يمليه الضمير وتقصيرًا في تحمل المسؤوليات .

ولهذا نجد بأن كـانط قد تطرق في مشروعه السلام الدائم على ست (6) مواد أولية تُبين المبادئ السلبية للسلم ، و أول هذه المبادئ هي المعاهدات بين الدول لا تعني أن هناك هدنة وبالخصوص عندمـا يتوقف العـدو عن القتـل و الخـراب لتلـك الدول المستعـمرة الضـعيفة ، وعندما نصـف السـلام بـأنه دخـيل و حشـو في مصـالح الـدول المُسْتَـعْمرة ، فـلا بـد أن تكون معاهدة السلام شرط ضروري للقضاء على جميع الحروب في المستقبل . وهذا ما نص عليه كـانط في المـادة الأولى : " إن معـاهدة من معـاهدات السـلام لا تعـد معاهدة إذا انطـوت نيـة عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد " [1] .

أمـا بالنسبة لثاني مبدأ فيقصد به كـانط أن الدولـة مثلهـا مثل الشخص الذي له حـرية التصرف فـي ممتلكاته و شؤونـه الخاصة لهذا لا يجـوز التدخل في شؤونها بأي طـريقة من الطرق كانت وفي هذا الصدد يقول كانط : " إن أي دولة مستقلة صغيرة كانت أو كبيرة ، لا يجوز أن تملكهـا دولـة أخرى ، بطريق الميراث أو التبـادل أو الشـراء أو الهيبـة "[2] . كما نجد أن ثالث شرط وهو أن الجيوش التي تبدو على الدوام متأهبة للقتال تهدد الدول الأخرى

---

(1) **إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم** ، المصدر السابق ،ص ص 25 – 26 .
(2) المصدر نفسه ، ص 27 .

بالحرب تهديد مستمر و دائم للسلام العام ، وهذا ما يحفز هذه الدول إلى التسارع و التسابق في زيادة قوتها المسلحة زيادة لا حدود لها ، فالجيوش هنا تصبح سببا لنشوء حروب عدوانية عندما يدفع أجر المجند من أجل أن يكرس حياته على قتل الغير مع استهدافه هو نفسه لأن يقتل ، بمعنى هذا أنه يعامل معاملة آلة أو يكون كأداة من الأدوات التي يمتلكها غيرهم **" الدولة "** فهم لا يعاملونهم معاملة الإنسان ، وهذا أمر لا يتفق بتاتا مع حقوق الإنسان و لتوضيح هذا المعنى نتطرق إلى قوله التالي : " يجب أن نلغي الجيوش الدائمة إلغاءًا تاما على مر الزمان " [1] .

من أجل تحقيق مصلحة الإقتصاد الوطني تلجأ الدولة إلى طلب قرض من دول أخرى باعتباره وسيلة لتدبير المال ، غير أن هذه القروض تتضخم تضخما لا حد له . وبالرغم من وجود ضمانات إلى أن هذا لا يمنع من وجود اختلالات قد تؤدي إلى إشعال نيران الحرب مما يجعلها عقبة في وجه السلام الدائم ، ولإزاحة هذه العقبة لا بد أن يكون هناك تحالف بين دولتين بغية الوقوف في وجه مطامع الدولة المحتلة ، ومن خلال هذا يقول كانط في مادته الرابعة : " يجب أن لا تعقد قروض (ديون) وطنية من أجل المنازعات الخارجية للدولة "[2] ، كما لا يحق لأي دولة التدخل أو التملك في نظام حكم الدول الأخرى لأنها تعتبر كالأشخاص لها حرمتها ولها وحدتها أي أنها تمتلك حق التصرف في شؤونها الدولية ، فتدخل دول أجنبية في شؤون شعوب أخرى يسمح بنشوء فساد داخلي ، وذلك دون تلقي توجيهات من شعوب أخرى تكون سيطرة على ذلك الشعب ، وسببا في اقتراف المنكر وزعزعة أمن وإستقلال الدول جميعا لأنه : " لا يجوز لأي دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها " . تعتبر الحرب وسيلة من الوسائل التي يلجأ إليها المرء مضطر لإثبات حقه بالقوة لأننا يجب أن لا ننسى الغرض من الحرب نفسها هو إقامة السلم ، وذلك على أسس أرسخ فالعلاقة بين الدول هي علاقة تابع بمتبوع في كنف سلام دائم

(1) المصدر السابق ، ص 29 .
(2) المصدر نفسه ، ص 30 .

فعند الحرب أو أثنائها لا يجوز القيام تلك الوسائل الشنعاء ولا أخلاقية فهي تبعد الثقة بين الدول و تجعلها أكثر عدوانية ونابذة للسلام وهذا ما قاله كانط : "لا يحق لأي دولة في حرب مع أخرى أن تستبيح لنفسها مع تلك الدولـة القيام بأعمال عدائية – كالإغتيال ، والتسميم ، وخرق شروط التسليم ، والتحريض على الخيانة ، من شأنها عند عودة السلم ، فقدان الثقة بين الدولتين "[1] .

هذه المواد الأساسية ليست كافية في حد ذاتها لضمان سلام دائم و مستمر وسط الدول فهناك مواد نهائية للسلام يوحي أنه حتى و إن كانت الحرب فهي الحالة الطبيعية بين الدول ، لأنه الظرف الذي يمكن إقصاءه إذا وجدت البيئة المشجعة علـى رقي و تطور و إزدهار المجتمعات على أساس عالمي ، ومن هنا ننتقل إلى المواد النهائية للسلام الدائم .

تعتبر هذه المواد التمهيدية التي وضعها كانط أشبه بالنواهي ، ومن خلال وضع ثلاثة مواد نهائية تنص على الشروط الإيجابية للسلم وهذا كله من أجل تحقيق السلام الدائم ، بإعتبار أن أي دولة تكون سلطتها التشريعية هي التي تتخذ قرار قيام الحرب ، كما لا بد أن يكون هذا القرار صادر عن إرادة الشعب لأن الدولـة قـائمة على مبدأ الحرية و المساواة ما يعتبر أنسب وسيلة لضمان السلام في الدولة . على الرغم من هذا نجد أن الدستور هو أصل القاعدة التي تبنى عليه جميع أنواع الدسـاتير في أي دولـة كانت ، وهـذا لأن نـظـام الدولـة الـدستورية في نظـر كـانط يجعل من يتعرضون لمعانات الحرب و الدمار هم أولئك الذين يطلب منهم تقرير مصيرهم ، ولكن نقول أن نظام الحكم مطابق لفكرة الحق و المساواة لابد أن يكون تمثيليا ،لأن هذا النظام هو الذي يمكن أن تقوم عليه الحكومة الجمهورية لهذا فإن قول كانط يوضح لنا هذا المعنى : " يجب أن يكون الدستـور المدنـي لكل دولـة دستـورا جمهوريا " [2].

---

(1) المصدر السابق ، ص ص 32 – 33 .
(2) المصدر نفسه ، ص ص 41 – 42 .

بالإضافة إلى هذا لابد من الإعتراف بأن الشعوب لا تزال في علاقتها الدولية تعاني نوعا من الحساسية مع بعضهم البعض ، ما جعل هذه الدول تتخذ جميع الأساليب و الوسائل لضمان أمنها و سلامته من أي اعتداء خارجي حتى و إن كانت المعاهدات التي أبرمتها هذه الشعوب تضع حدًا لتلك الحروب و لضمان الأمن و الإستقرار تطلب هذه الشعوب من الدول الأخرى مشاركتها في نظام اتحادي ، حيث هذا النظام سببه الدستور المدني الذي يرى فيه كل واحد ضمننا لحقوقه وسمي هذا النظام **" بحلف الشعوب "** هذا التحالف يضم عددا من الدول المختلفة والتي لا تندمج في دولة واحدة ولإثبات هذا المعنى نجد قول كانط :" ...ينبغي أن يقوم قانون الشعوب على أساس نظام اتحادي بين دول حرة [1] . على هذا الأساس عندما ينزل الأجنبي على دولة ما لا بد أن تكون معاملة أهل البلد الذي يحل فيه معاملة الضيف وليس معاملة العدو ،لأن للضيف حقوق و عليه واجبات ، كما يجوز للبلد المستضيف أن يرفض إيواءه إذ لم يكن فيه ضرر بمصلحته ، وبالتالي فإن حق كل شخص أن يعمل جاهدا على أن يجعل نفسه عضوا فعال في المجتمع ، لكن مما يؤسف له أن أوروبا استطاعت أن تستغل هذه الدول الضعيفة بحجة إقامة مكاتب تجارية ، لذلك يهتز المرء لهول هذا الظلم الذي ترتكبه تلك الدول " حق تنزيل الأجنبي ، من حيث التشريع العالمي ، مقصور على إكرام مثواه " [2] .

وعلى هذا الأساس فإن السلم الذي يسعى كانط إلى جعله دائما ضمن فلسفته الأخلاقية و السياسية ليس مجرد مقولة منطقية أو فرضية فلسفية ،بل هو هدف ينبغي أن نعمل لجعله قابلا للتحقيق فعلا في التاريخ بإقامة نظام دستوري ينهي مرة و إلى الأبد هذه الحروب لذا يرى كانط أن السلم قيمته من أسمى القيم وشرط يحقق كل المطالب الأخرى فلا حرية ولا حق ولا سعادة ولا أمن دون سلام .

---

(1) المصدر السابق ، ص ص 51 – 52 .
(2) المصدر نفسه ، ص ص 60 – 62 .

2 – 4 : الانتقادات التي وجهت لكـانط :

إن الفيلسوف كانط كغيره من الفلاسفة الآخرين مارس النقد عليهم ، وذلك من خلال فلسفته النقدية بصفة عامة إلا أنه لم يخرج عن نطاقها ، هذا بالإضافة إلى أنه لم يأتي بفكر يبرر حجته على صدق ما قدمه ، بل اكتفى بسرد أفكاره و نقد الآخرين ولا دعم لهذا بإعتبارها نابعة من الحقد و الكراهية للدين والأخلاق و القيم البالية السائدة في المجتمعات ،هذا ما جعله يخضع لنقد من طرف بعض الفلاسفة .

* نقد نيتشه لكانط :

إذا كان معظم الفلاسفة المعايشين لعصر الأنوار أكدوا تأثير كانط في عصره بحيث دعى إلى استعمال العقل و محاربة الكنيسة ، إلا أن الفيلسوف نيتشه فهو يراه مسيحي ماكر وذلك لأنه حسب رأيه شنق يأس البقايا المتبقية من الميتافيزيقا ، وأن النومين هو محايثة ترندستالية تحل محل الإيمان الديني ، كما نجد أيضا أن نيتشه شبه كانط بالثعلب الماكر الذي فقد طريقه فيتوه في قفصه وعلى الرغم من أن نيتشه يُسلم أن قوته و ذكاؤه هما اللذان حطما القفص [1] .

كما رفض نيتشه التسوية التي أقامها كانط بين الأخلاق و العقل والتي اكتسبت طابعا عقلانيا ذا صبغة عملية ، فليس العقل العملي في نظره سوى ملكة تم خلقها من أجل الحاجة السيكولوجية حتى تتيح للفرد الذي يتصرف وفقا لقلبه واعتقاداته من أن يقنع نفسه بأنه يتصرف وفقا للعقل و المنطق ، كذلك عد الواجبات الأخلاقية مجرد غرائز اجتماعية أصابها الضعف و الوهن . إن كذبة الأخلاق تتمثل في ادعائها العقلانية بينما هي ناشئة عن قوى لا عقلانية أي لا أخلاقية ، فتكون بذلك الأخلاق عبارة عن أقنعة تحجب رؤية الأشياء عن

---

(1) **كريستوفر وانت ، أندري كليموفسكي ، أقدم لك كانط** ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، المجلس الأعلى للثقافة ، الطبعة الأولى ، 2002 م ، ص 166 .

حقيقتها ،إلا أن كانط كان يدين النفاق الأخلاقي باسم الواجب الأخلاقي ، فإن نيتشه يدين الأخلاق من حيث هي أخلاق منافقة ، حيث لا تجد هذه القضايا تطبيقا دقيقا على فلسفة كانط والواقع أنها - كما يذهب نيتشه – تستهدف الإبعاد عن ميتافيزيقا كانط الكامنة .[1]

(1) المرجع السابق ، ص 167 .

خاتمة

إن اختلاف المفاهيم التي يضيقها كانط على الدولة في فلسفته يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى معنى واحد لها ، وهذا نتيجة لصعوبة فهم فلسفته نفسها ، فهو يرى أن قيام الدولة لا يكون إلا إذا كان هناك مجتمع يعيش فيه مجموعة من الأفراد يسيرون وفق قوانين وفي ظل سيادة واحدة ، من خلال هذا اتضح لنا أن مفهومه للدولة نزع الكثير من الأقنعة و التصورات الأخلاقية ، و أسال الكثير من الحبر بغية تنبيه العقول لإكتشاف الحقائق بنفعها ، لهذا يرى بأن القضاء على اليقين المعرفي لن يكون إلا بالقضاء على الدين الكنيسي وأيضا بالإبتعاد عن الحروب و العيش في كنف السلام و الأمن ، هذا ما دفع كانط إلى البحث على مفهوم دولة مستقلة قادرة على إعادة الإعتبار للإنسان أو الفرد الحر ، أي الإنسان الذي يحلم أن يعيش في مجتمع الذي يحلم به ، وعليه يمكننا القول أن كانط قد وضح لنا معالم الدولة التي أراد تحقيقها على أرض الواقع .

هذا بالإضافة إلى أن معظم الفلسفات التي ظهرت في عصر التنوير لم يكن لها تأثير واسع على عقول البشر كما فعلت فلسفة كانط ، رغم صعوبة أسلوبه و غموض آراءه ، إلا أن تأثيره كان واضحا وهذا من خلال تأثر الكثير من المفكرين العرب و غير العرب بفكره إلى درجة أنها أصبحت امتداد لفلسفته ، ومنه يمكن القول أن كانط استطاع على غيره من الفلاسفة تحقيق مبتغاه وهو توسيع فلسفته عمليا و علميا على نطاق أوسع .

حقيقة لا ندعي أن هذه الخاتمة شملت كل ما تناولناه في هذا البحث ، غير أننا يمكن أن نستخلص أن فلسفته كانت بمثابة محاولة التغلب على آراء و فلسفة لوك و روسو ، وتجاوز

الكنيسة و القيم البالية السائدة في المجتمع ، رغم هذا إلا أن صدى كلماته أصبح غريبا في عصر التنوير و عصرنا الحالي ، حيث أخذ يبتعد عنه شيئا فشيئا لكن سيظل كانط شخصية فريدة من نوعها في تاريخ الفلسفة الأوروبية ، و لا ننكر أمانته و إخلاصه للقضايا العامة ، و أهم ما يمكننا تعلمه منه هو طريقته في التفلسف و جرأته في طرح المشكلات بكل حرية .

قائمة المصادر والمراجع

أ - المصادر :

1 – إيمانويل كانط ، نقد العقل العملي ، ترجمة غانم هنا ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، أكتوبر 2008 م .

2 – إيمانويل كانت ، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق ، ترجمة عبد الغفار مكاوي ، مراجعة عبد الرحمان بدوي ، منشورات الجمل ، الطبعة الأولى ، كولونيا ، ألمانيا ، 2002 م .

3 – إيمانويل كانط ، الدين في حدود مجرد العقل ، ترجمة فتحي المسكيني ، جداول للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، فبراير 2012 م .

4 – إيمانويل كانط ، مشروع السلام الدائم ، ترجمة عثمان أمين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1952 م .

5 – إيمانويل كنت ، نقد ملكة الحكم ، ترجمة غانم هنا ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، سبتمبر 2005 م .

ب – المراجع :

1 – برتراند رسل ، تاريخ الفلسفة الغربية ، ترجمة محمد فتحي الشنيطي ، دار المصرية للكتاب ، بدون طبعة ، 1977 م .

2 – بوشنسكي ، الفلسفة المعاصرة في أوروبا ، ترجمة عزت قرني ، عالم المعرفة ، بدون طبعة ، الكويت ، سبتمبر 1992 م .

3 – بيتركوترمان فراتر ، بيتربوركارد ، فراتزفيدمان ، أطلس الفلسفة ، ترجمة جورج كتوره ، المكتبة الشرقية ، الطبعة الثانية ، بيروت – لبنان ، 2007 م .

4 – خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، الطبعة الثانية ، طرابلس – لبنان ، 2008 م .

5 ـ زكي نجيب محمود ، قصة الفلسفة الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة للنشر ، بدون طبعة ، القاهرة ، 1936 م .

6 ـ ستيفن ديلو ، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني ، ترجمة ربيع وهبة ، منتدى مكتبة الإسكندرية ، بدون طبعة ، القاهرة ، 2000 م .

7 ـ صلاح علي نيوف ، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي ، الجزء الأول ، كلية القانون و العلوم السياسية ، الأكاديمية العربية في الدانمارك ، بدون سنة .

8 ـ عبد القادر تومي ، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، بدون طبعة ، أبيار – الجزائر ، 2011 م .

9 – عبد الرحمان بدوي ، فلسفة القانون و السياسة ، إيمانويل كانط ، الناشر وكالة المطبوعات ، بدون طبعة ، الكويت ، 1979 م .

10 ـ عثمان أمين ، رواد المثالية في الفلسفة الغربية ، دار المعارف ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، 1967 م .

11 ـ علي عبود المحمداوي ، الفلسفة السياسية ، دار و مكتبة عدنان ، الطبعة الأولى ، بغداد ، 2015 م .

12 ـ فضل الله محمد اسماعيل ، رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، بدون طبعة ، الإسكندرية 2008 م .

13 ـ فضل الله محمد اسماعيل ، تطور الفكر السياسي الغربي ، مكتبة بستان المعرفة ، بدون طبعة ، الإسكندرية ، 2005 م .

14ـ فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية – مصر ، 2005 م .

15ـ فضل الله محمد سلطح ، الفكر السياسي الغربي (النشأة و التطور) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية – مصر ، 2005 م .

16ـ فريال حسن خليفة ، الدين و السلام عند كانط ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2001 م .

17ـ قالتزر ، أفلاطون ، ترجمة ابراهيم خورشيد ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، 1982 م .

18ـ كرستوفروانت ، أندري كليموفسكي ، أقدم لك ... كانط ، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام ، مجلس الأعلى للثقافة ، بدون طبعة ، القاهرة ، 2003 م .

18ـ ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (ثيوكيديدس حتى اسبينوزا)

ترجمة محمود سيد أحمد ، الجزء الأول ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م .

19ـ ليوشتراوس ، جوزيف كروبسي ، تاريخ الفلسفة السياسية (من جون لوك إلى هيدجر) ترجمة محمود سيد أحمد ، الجزء الثاني ، الطبعة الأولى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2005 م .

20 ـ هبة الله أحمد خميس بسيوني ، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2012 م .

ج – قائمة المعاجم :

1 – ابراهيم مدكور ، المعجم الفلسفي ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، بدون بلد ، 1983 م .

2– جميل صليبا ، قاموس فلسفي ، الجزء الأول ، دار الكتاب اللبناني ، بدون بلد، 1982م.

د – قائمة المذكرات :

1 – دليلة جبار ، طبيعة الحرية عند كانط من خلال فلسفته النقدية ، " بحث مقدم لنيل شهادة الماجستر في الفلسفة " اشراف الأستاذ : عبد الرحمان بوقاف ، السنة الجامعية 2003 -2004 م .